Funded by
the European Union
ممول من الاتحاد الأوروبي

تكلفة السّياسة في الأردن
The Cost of Politics in Jordan

EXPERTISE FRANCE
GROUPE AFD

Netherlands Institute for
Multiparty Democracy
المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب

WFD

فريق التأليف

د. معاذ أبو دلو

محمد خصاونة

غالية حتاملة

تكلفة السّياسة في الأردن
The Cost of Politics in Jordan

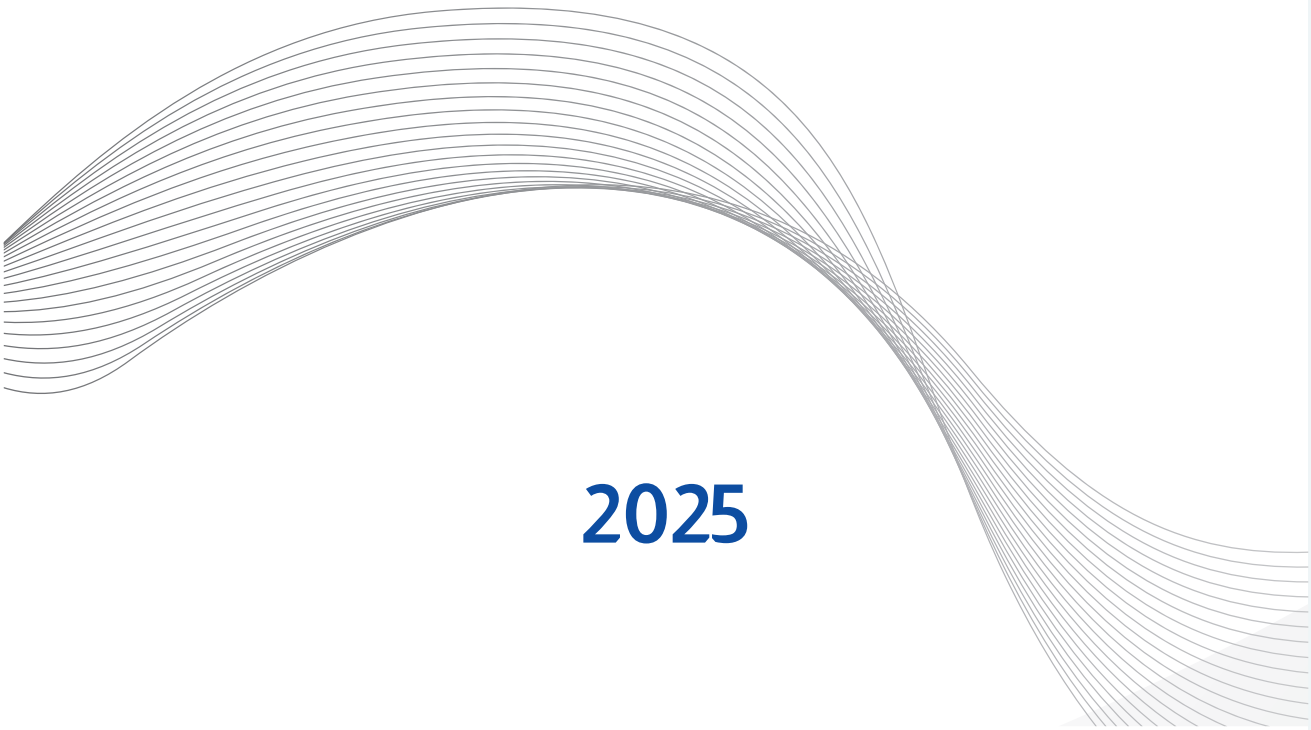

2025

Funded by
the European Union
ممول من الاتحاد الأوروبي

إخلاء مسؤولية

تم تمويل هذا البحث من قبل الاتحاد الأوروبي. المحتوى الموجود فيه هو مسؤولية الباحثين وحدهم ولا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

إخلاء مسؤولية

لقد بذل فريق التأليف كل الجهد الممكن لضمان دقة المادة والمعلومات المستخدمة حتى تاريخ هذا التقرير.

لا يتحمل فريق التأليف أيّة مسؤولية عن أيّة خسارة قد تنشأ عن اعتماد أي شخص على محتوى هذا التّقرير.

جميع الحقوق في هذا العمل، بما في ذلك حقوق الطبع والنشر، مملوكة للمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب (NIMD) وهي محمية بموجب القوانين المعمول بها. لا يجوز نسخ هذا العمل أو مشاركته أو ترجمته إلى لغة أخرى أو تعديله دون إذن مسبق من المعهد. جميع الحقوق محفوظة.

شكر وتقدير

تـم تنفيـذ هـذه الدراسـة بدعـم مـن مشـروع «دعـم الإصلاحـات الدّيمقراطيّـة فـي الأردن» والممـوّل مـن قبـل الاتّحـاد الأوروبـي، والـذي يتـم تنفيـذه مـن قبـل وكالـة الخبـرة الفرنسـيّة وشـركائها: المعهـد الهولنـدي للديمقراطيـة متعـددة الأحـزاب (NIMD)، ومؤسسـة ويستمنسـتر للديمقراطيـة (WFD)، والوكالـة الفرنسـيّة للدّعـم الإعلامـي (CFI).

كمـا يـودّ فريـق البحـث شـكر المعهـد الهولنـدي للديمقراطيـة متعـددة الأحـزاب (NIMD)، ومؤسسـة ويستمنسـتر للديمقراطيـة (WFD) علـى مسـاهمتهما بتطويـر منهجيّـة البحـث المُتعلّقـة بـ»تكلفـة السّياسـة» والتي اعتمـدت علـى المنهجيّة الدّوليّة التي قامت مؤسسـة ويستمنسـتر للديمقراطيـة بتطويرهـا ومُتابعتهـا.

جدول المحتويات

المقدمة	7
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	12
1. السياق السياسي في الأردن	13
2. السياق القانوني للانتخابات وتمويل الحملات	13
3. الديناميكيات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على العملية السياسية	13
4. الإصلاحات السياسية الأخيرة وتأثيرها على المشهد الانتخابي	14
الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في تكلفة السياسة	15
1. العوامل الاجتماعية والسياسية	16
2. العوامل الاقتصادية وتأثيرها على الحملات الانتخابية	24
3. النظام الانتخابي وتأثيره على التكاليف	28
4. دور الإعلام والدعاية السياسية في زيادة التكلفة	31
الفصل الثالث: مراحل التكلفة في العملية الانتخابية	35
1. تكاليف ما قبل الحملات الانتخابية	36
2. تكاليف الحملات الانتخابية	37
3. تكاليف يوم الانتخاب	38
4. التكاليف بعد الانتخابات	39
الفصل الرابع: مصادر التمويل وتأثيرها على الشفافية	40
1.مصادر التمويل الرسمية (الدعم الحكومي، التمويل الحزبي)	41
2.التمويل الذاتي للمرشحين	42
3.التمويل من القطاع الخاص ورجال الأعمال	42
4.التمويل غير الرسمي وتأثيره على النزاهة الانتخابية	43
5.مدى الالتزام بالشفافية والإفصاح المالي	43

الفصل الخامس: المرأة والشباب في السياسة وتأثير التكلفة	45
1. العقبات المالية أمام مشاركة المرأة في الانتخابات	46
2. العوائق الاقتصادية أمام الشباب في الترشح والمنافسة	47
3. تأثير غياب التمويل على التمثيل العادل للفئات الأقل حظاً	48
4. نماذج وتجارب ناجحة في مواجهة العقبات المالية	48
الفصل السادس: انعكاسات تكلفة السياسة على العملية الديمقراطية	49
1. تأثير التكاليف المرتفعة على عدالة العملية الانتخابية	50
2. العلاقة بين تكلفة السياسة والفساد السياسي	50
3. تأثير المال السياسي على أداء البرلمانيين والمساءلة	51
4. كيف تؤثر التكاليف على الثقة في النظام الانتخابي	51
الفصل السابع: التكلفة المالية لانتخابات مجلس النواب ٢٠٢٤	53
1. تقارير الحسابات الختامية	54
2. إجمالي الإيرادات والنفقات	56
3. توزيع النفقات	57
4. متوسط الإيرادات والنفقات حسب نوع الدائرة	58
5. أعلى القوائم إيراداً وإنفاقاً	58
الفصل الثامن: مقارنة إقليمية لتكاليف الترشح للانتخابات البرلمانية	60
1. الأردن	61
2. تونس	61
3. المغرب	61
4. لبنان	62
الفصل التاسع: التوصيات والحلول المقترحة	63
1. إصلاحات تشريعية للحد من التكاليف الانتخابية	64
2. آليات تعزيز الشفافية في تمويل الحملات	65
3. دعم الفئات الأقل حظاً في العملية الانتخابية	66
فريق التأليف	68

مقدمة

تعد الانتخابات البرلمانية في الأردن من أبرز الأدوات الديمقراطية التي تمنح المواطنين والمواطنات حق المشاركة في صنع القرار السياسي. ومع ذلك، تواجه العملية الانتخابية تحديات متعددة، من أبرزها التكلفة المتزايدة للمشاركة السياسية، التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر على المشاركة وتشكل عائقاً أمام العديد من الفئات الأقل حظاً، لا سيما النساء والشباب وذوي الدخل المحدود. وتؤثر هذه التكاليف المرتفعة على عدالة التنافس الانتخابي، وتنعكس على عدالة العملية الديمقراطية واستدامتها.

يأتي هذا التقرير في سياق الجهود المبذولة لفهم العوامل المؤثرة في تكلفة السياسة في الأردن، من خلال دراسة السياق السياسي والقانوني والاجتماعي، وتحليل الديناميكيات التي تساهم في ارتفاع التكاليف الانتخابية، بدءاً من المراحل الأولية للحملات الانتخابية وحتى ما بعد الانتخابات. كما يسلط التقرير الضوء على مصادر التمويل المختلفة وتأثيرها على الشفافية والنزاهة، إضافة إلى انعكاسات التكلفة على جودة التمثيل البرلماني والثقة في النظام الانتخابي.

في ظل التطورات التي شهدها المشهد السياسي الأردني، بما في ذلك الإصلاحات الدستورية والقانونية الأخيرة، أصبح من الضروري تقييم مدى تأثير هذه الإصلاحات على تقليل التكلفة السياسية وتعزيز تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات. لذلك، يركز التقرير على الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيلول/سبتمبر 2024 كحالة دراسية، مما يوفر فرصة لدراسة التحديات والتطورات الحديثة في هذا السياق.

يهدف التقرير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

1. تحليل السياق السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي الذي يحدد تكلفة السياسة في الأردن.
2. فهم العوامل المؤثرة في تكلفة السياسة، بما في ذلك النظام الانتخابي، والدعاية الإعلامية، والتمويل السياسي.
3. استعراض التكاليف المرتبطة بمراحل العملية الانتخابية، بدءاً من الحملات المبكرة وحتى ما بعد الانتخابات.
4. تقييم مصادر التمويل المختلفة ومدى تأثيرها على نزاهة العملية الانتخابية.
5. تحليل التحديات المالية التي تواجه النساء والشباب والفئات الأقل حظاً في المشاركة السياسية.
6. دراسة تأثير التكلفة السياسية على جودة التمثيل البرلماني والثقة في النظام الديمقراطي.
7. تقديم توصيات إصلاحية لتعزيز الشفافية وتقليل تكاليف المشاركة السياسية.

تعتبر تكلفة السياسة أحد العوامل الحاسمة في تحديد إمكانية المشاركة السياسية، حيث تؤثر بشكل مباشر على قدرة المرشحين والمرشحات على الترشح وإدارة حملاتهم الانتخابية، مما يؤدي إلى تباين في الفرص بين المرشحين والمرشحات. كما أن ارتفاع التكاليف يساهم في تعزيز نفوذ رأس المال في السياسة، مما قد يؤدي إلى تقويض مبادئ النزاهة والمساءلة.

وإلى جانب التحديات المالية، تسلط الدراسة الضوء على الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تكلفة السياسة، مثل الأدوار بين الذكور والإناث والمحددات الاقتصادية التي تقيّد فرص الشباب والنساء في الترشح. ومن خلال تحليل معمّق لهذه الجوانب، يسعى التقرير إلى توفير توصيات عملية يمكن أن تسهم في تقليل هذه التكاليف وتعزيز المشاركة المتكافئة في الحياة السياسية.

يعتمد التقرير على نهج بحثي يجمع بين الأساليب الكمية والنوعية لضمان تحليل شامل للظاهرة. وتشمل المنهجية:

- مراجعة الدراسات السابقة حول تمويل الحملات الانتخابية والتكاليف السياسية.
- تحليل الإطار القانوني الذي يحكم الإنفاق الانتخابي والرقابة المالية.
- جمع البيانات من خلال مقابلات معمقة مع سياسيين ومرشحين ومسؤولين وأكاديميين من كلا الجنسين.
- تنظيم جلسات نقاش مركزة مع ممثلين وممثلات عن المجتمع المدني والأحزاب السياسية.
- تحليل بيانات الإنفاق الانتخابي في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لتحديد الأنماط والتحديات الأساسية.

يأتي هذا التقرير في لحظة حاسمة حيث يشهد الأردن إصلاحات سياسية تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية وتقليل العوائق أمام المرشحين والمرشحات، لا سيما الفئات الأقل حظاً. ومن خلال هذا التحليل المتكامل، يهدف التقرير إلى تقديم رؤية قائمة على الأدلة لدعم صناع القرار والمؤسسات المعنية في تطوير سياسات أكثر إنصافاً، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان استدامة العملية الديمقراطية في الأردن.

الملخص التنفيذي

يُعدّ العمل السياسي في الأردن عملية معقدة ومكلفة، حيث تشكل التكاليف المرتفعة للحملات الانتخابية عائقاً رئيسياً أمام المشاركة السياسية العادلة، خاصة للفئات الأقل حظاً مثل النساء والشباب وذوي الدخل المحدود. يأتي هذا التقرير لتحليل العوامل المؤثرة في تكلفة السياسة، وتقييم انعكاساتها على نزاهة الانتخابات وجودة التمثيل الديمقراطي، مع تقديم توصيات لتعزيز الشفافية وتقليل التكاليف لضمان تكافؤ الفرص.

يعتمد النظام السياسي الأردني على مزيج من العوامل العشائرية، الحزبية، والاقتصادية، التي تؤثر بشكل مباشر على تكلفة الترشح للانتخابات. رغم الإصلاحات الأخيرة، مثل تعديل قانون الانتخاب لتعزيز مشاركة الأحزاب السياسية والتمثيل النسبي وزيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء والشباب، لا تزال التكاليف المرتفعة تشكل تحدياً كبيراً، مما يحد من قدرة العديد من المرشحين على المنافسة، خاصة في ظل غياب الدعم الحكومي الكافي وانتشار المال السياسي.

العوامل المؤثرة في تكلفة السياسة

1. العوامل الاجتماعية والسياسية:

- تلعب العشائرية دوراً محورياً في تحديد فرص المرشحين والمرشحات، حيث يتطلب الحصول على الدعم العشائري إنفاقاً كبيراً على الفعاليات الاجتماعية والخدمات المباشرة للناخبين والناخبات.
- يواجه العمل الحزبي ضعفاً في التمويل، مما يدفع المرشحين والمرشحات إلى الاعتماد على التمويل الذاتي أو دعم جهات مختلفة، مما يؤثر على استقلاليتهم.
- تعاني الفئات الأقل حظاً من عوائق مالية واجتماعية تحد من مشاركتهم، حيث يفتقرون إلى شبكات الدعم المالي التقليدية المتاحة للقوى السياسية التقليدية والمرشحين الأكثر رسوخاً.

2. العوامل الاقتصادية وتأثيرها على الحملات الانتخابية:

- يؤدي الوضع الاقتصادي الصعب إلى زيادة الاعتماد على المال السياسي والذي يمكن أن يصل في بعض الأحيان إلى مستوى جريمة انتخابية عندما يلجأ بعض المرشحين إلى شراء الأصوات أو تقديم وعود مالية للناخبين والناخبات لضمان تأييدهم.
- يعتمد العديد من المرشحين والمرشحات على التمويل الذاتي أو دعم القطاع الخاص، مما يخلق تضارب مصالح ويؤثر على نزاهة القرارات السياسية لاحقاً.

3. النظام الانتخابي وتأثيره على التكاليف:

- على الرغم من أن نظام القائمة النسبية قد يؤدي إلى توفير التكاليف عند تقسيمها بين مرشحي ومرشحات كل قائمة، إلا أنه في الانتخابات البرلمانية لعام 2024 زاد من تكاليف الحملة، حيث تحمل بعض المرشحين تكلفة الحملة لكل القائمة المترشحة.
- يُلاحظ ضعف الرقابة على الإنفاق الانتخابي، مما يتيح للمرشحين والمرشحات الأثرياء تجاوز السقف المالي القانوني دون محاسبة، مما يعزز عدم تكافؤ الفرص.

4. دور الإعلام والدعاية السياسية في زيادة التكلفة:

- تُعد الدعاية التقليدية (مثل الإعلانات واللافتات) من أكثر الوسائل تأثيراً ولكنها من أكثر بنود الإنفاق تكلفة، مما يمنح المرشحين والمرشحات الأثرياء الأفضلية.
- رغم انخفاض تكلفة وسائل التواصل الاجتماعي نسبياً، إلا أن الحملات الرقمية الفعالة تتطلب استثمارات كبيرة في الإعلانات المدفوعة، مما يحد من فرص المرشحين والمرشحات محدودي الموارد.

مراحل التكلفة في العملية الانتخابية

1. **تكاليف ما قبل الحملات الانتخابية:** تشمل رسوم الترشح، تكاليف بناء شبكة الدعم، والاستثمار في الدعاية الأولية عبر وسائل التواصل الاجتماعي واللقاءات المجتمعية.
2. **تكاليف الحملات الانتخابية:** تشمل نفقات الإعلانات، استئجار المقرات، تنظيم الفعاليات الجماهيرية، والوجبات الاجتماعية، والتي تستهلك الجزء الأكبر من الميزانية.
3. **تكاليف يوم الانتخاب:** تشمل تكاليف المندوبين والمندوبات (لتغطية مصاريف تنقلهم ووجباتهم)، تكاليف النقل للناخبين والناخبات (وهو أمر يمثل مشكلة ولكنه يعتبر تكلفة مقبولة في الأردن)، واللوجستيات اللازمة لضمان سير العملية بسلاسة.
4. **التكاليف بعد الانتخابات:** تشمل تقديم خدمات اجتماعية محددة والحفاظ على المناصب السياسية لضمان الاستمرارية.

مصادر التمويل وتأثيرها على الشفافية

1. **التمويل الرسمي (الحكومي والحزبي):** محدودية الدعم الحكومي للأحزاب والمرشحين، مما يدفعهم إلى الاعتماد على التمويل الذاتي أو التبرعات الخاصة.
2. **التمويل الذاتي:** يُعد المصدر الرئيسي لتمويل الحملات، لكنه يُضعف فرص المرشحين والمرشحات محدودي الدخل.
3. **التمويل من القطاع الخاص:** يؤدي إلى تضارب المصالح، حيث يصبح النواب مدينين للممولين، مما يؤثر على استقلالية القرارات السياسية.
4. **التمويل غير الرسمي:** يشمل التبرعات غير المعلنة وشراء الأصوات، مما يهدد نزاهة الانتخابات ويُضعف الثقة في العملية الديمقراطية.

تأثير التكلفة على مشاركة المرأة والشباب

- **المرأة:** تواجه صعوبات في تأمين التمويل اللازم بسبب العوائق الاجتماعية التي تعطي الأولوية للمرشحين وعدم وجود دعم كافٍ من الأحزاب أو القطاع الخاص.
- **الشباب:** يعانون من نقص الموارد المالية والخبرة السياسية، مما يحد من قدرتهم على خوض منافسة انتخابية فعالة.
- يؤدي غياب التمويل إلى تقليص تمثيل هذه الفئات في المجالس المنتخبة، مما يؤثر على تنوع القرارات السياسية.

انعكاسات التكلفة على العملية الديمقراطية

1. **تقويض تكافؤ الفرص:** يصبح الترشح حكراً على الأثرياء أو المدعومين من جهات نافذة، مما يُضعف التمثيل العادل.
2. **تعزيز الفساد السياسي:** يضطر النواب إلى تقديم تنازلات للممولين بعد الفوز، مما يؤثر على سياسات الدولة.
3. **إضعاف الثقة في النظام الانتخابي:** يؤدي انتشار المال السياسي إلى عزوف المواطنين والمواطنات عن المشاركة، اعتقاداً بأن الانتخابات لا تعكس إرادتهم الحقيقية.

التوصيات والحلول المقترحة

1. **إصلاحات تشريعية:**

- وضع سقف صارم للإنفاق الانتخابي وفرض عقوبات على المخالفين.
- تنظيم الإعلانات السياسية وتوفير مساحات إعلامية مجانية للمرشحين والمرشحات.

2. **تعزيز الشفافية:** إلزام المرشحين والمرشحات وأعضاء وعضوات مجلس النواب بالإفصاح عن مصادر التمويل وتفعيل دور الهيئة المستقلة للانتخاب في الرقابة على تمويل الحملات والانتخابية والأحزاب السياسية.

3. **دعم الفئات الأقل حظاً:**

- إنشاء صندوق تمويل خاص للنساء والشباب وتخفيض رسوم الترشح لهم.
- تخصيص مقاعد تدريبية لتعزيز مهاراتهم في إدارة الحملات.

4. **تعزيز المشاركة الحزبية:** ربط الدعم المالي الحكومي للأحزاب بمدى تمثيلهم للشباب والنساء في قوائمهم.

تؤكد هذه الدراسة أن ارتفاع تكلفة السياسة في الأردن يُعدّ أحد أكبر التحديات التي تواجه الديمقراطية، حيث يُضعف تكافؤ الفرص ويزيد من تأثير المال السياسي على القرارات العامة. لضمان انتخابات نزيهة وشاملة، يجب تبني إصلاحات تشريعية ومالية تعزز الشفافية، وتقلل التكاليف، وتدعم مشاركة الفئات الأقل حظاً، يمكن تحقيق نظام سياسي أكثر عدالة وتمثيلًا لجميع فئات المجتمع.

الفصل الأول:
الإطار العام للدراسة

1. السياق السياسي في الأردن

يُعد النظام السياسي الأردني ملكياً دستورياً، حيث يتمتع الملك بسلطات تنفيذية وتشريعية واسعة، بينما يمثل البرلمان أحد الأدوات الرئيسية للعملية الديمقراطية، ويتألف من مجلس النواب المنتخب ومجلس الأعيان المُعيَّن. على الرغم من التطورات المستمرة في القوانين الانتخابية، لا تزال هناك تحديات تؤثر على عدالة وشفافية الانتخابات، ومنها تكاليف الحملات الانتخابية التي أصبحت عائقاً أمام العديد من المرشحين، خاصة من الفئات الأقل حظاً.

تتميز الحياة السياسية في الأردن بتأثير العوامل العشائرية والاجتماعية، التي تلعب دوراً مهماً في تحديد المرشحين والمرشحات وفرص نجاحهم. كما أن البيئة السياسية تتسم بتفاوت في مستويات التنافس بين المرشحين والمرشحات، حيث تواجه النساء والشباب المترشحين بشكل مستقل صعوبات أكبر مقارنة بمرشحي الأحزاب أو الشخصيات ذات النفوذ المالي والعشائري.

2. السياق القانوني للانتخابات وتمويل الحملات

يخضع النظام الانتخابي في الأردن حالياً لقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022 وتعديله الذي تم تحديثه بهدف تحسين التمثيل وتعزيز الشفافية. وقد شملت التعديلات الأخيرة إدخال نظام القائمة النسبية المفتوحة على مستوى الدوائر المحلية والقائمة المغلقة على مستوى الدائرة العامة، وزيادة مقاعد الكوتا المخصصة للنساء والفئات الأخرى، في محاولة لتعزيز الشمولية السياسية.

تمويل الحملات الانتخابية يمثل أحد الجوانب القانونية الهامة، حيث ينص القانون على ضرورة الإفصاح عن مصادر التمويل والإنفاق الانتخابي. ومع ذلك، تظل هناك تحديات في تطبيق هذه القوانين، إذ تعاني الجهات الرقابية من صعوبة تتبع الإنفاق الفعلي، ما يفتح المجال لتمويل غير رسمي قد يؤثر على نزاهة الانتخابات. ويظهر ذلك جلياً عند متابعة القوائم الفردية غير الحزبية على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية حيث لا توجد مؤسسة (حزب سياسي) ملزمة بتقديم ميزانيتها المدققة.

من ناحية أخرى، لا يوجد دعم مالي حكومي مباشر للمرشحين والمرشحات، مما يدفعهم إلى الاعتماد على التمويل الذاتي أو دعم رجال الأعمال أو الدعم العشائري، وهو ما قد يؤدي إلى تضارب المصالح بعد الانتخابات. ورغم وجود سقف قانوني للإنفاق على الحملات، إلا أن غياب آليات رقابة فعالة يسمح بحدوث تجاوزات تؤثر على تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات، وخصوصاً عندما ينفق المرشحون والمرشحات من أموالهم الخاصة خارج إطار أحزابهم.

3. الديناميكيات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على العملية السياسية

العشائرية والروابط الاجتماعية تشكل أحد العوامل الحاسمة في الانتخابات الأردنية، حيث يعتمد العديد من المرشحين والمرشحات على دعم عشائرهم للحصول على الأصوات والتمويل اللازم للحملات الانتخابية. هذه البنية الاجتماعية تؤثر بشكل كبير على طبيعة الحملات، التي تركز غالباً على الولاءات العشائرية أكثر من البرامج السياسية أو الإصلاحات.

دور الإعلام والدعاية السياسية يساهم في تشكيل الرأي العام وزيادة تكلفة الحملات الانتخابية. فالمرشحون والمرشحات الذين يمتلكون القدرة على الإنفاق على الإعلانات في وسائل الإعلام التقليدية والرقمية يحصلون على فرص أفضل للوصول إلى الناخبين والناخبات، مما يخلق فجوة بين المرشحين والمرشحات الأثرياء وأصحاب الموارد المحدودة.

تحديات مشاركة النساء والشباب في العملية الانتخابية تظل قائمة، رغم الجهود المبذولة لتعزيز تمثيلهم. فبالإضافة إلى العوائق المالية، تواجه النساء قيوداً اجتماعية تتعلق بالتمييز على أساس الجنس والعمر مما يحد من قدرتهن على خوض المنافسة، بينما يعاني الشباب من قلة الموارد المالية وضعف الثقة المجتمعية في قدرتهم على القيادة السياسية.

4. الإصلاحات السياسية الأخيرة وتأثيرها على المشهد الانتخابي

شهد الأردن خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الإصلاحات السياسية، شملت تعديلات على قوانين الانتخاب والأحزاب، وإجراءات لتعزيز الشفافية والمشاركة السياسية. من أبرز هذه الإصلاحات:

- تعديل قانون الانتخاب لزيادة تمثيل الفئات الأقل حظاً من خلال نظام الكوتا.
- تعزيز دور الهيئة المستقلة للانتخابات في مراقبة نزاهة العملية الانتخابية.
- تعديل قانون الأحزاب السياسية لتشجيع الشباب والنساء على الانضمام إلى الأحزاب والمشاركة في صنع القرار.

رغم أهمية هذه الإصلاحات، إلا أنها لم تعالج بشكل مباشر قضية تكلفة السياسة، التي لا تزال تمثل عائقاً كبيراً أمام تحقيق مشاركة سياسية عادلة ومتوازنة. في ظل هذه التحديات، يبرز دور الجهات الفاعلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، في تطوير سياسات وإجراءات تقلل من تأثير المال على المشهد الانتخابي، وتعزز من شفافية التمويل الانتخابي.

يُشكل السياق السياسي والقانوني والاجتماعي في الأردن الأساس لفهم العوامل المؤثرة في تكلفة السياسة. ومع استمرار الإصلاحات السياسية، يبقى التحدي الأكبر هو ضمان تكافؤ الفرص لجميع المرشحين والمرشحات، وتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية. يعكس هذا الفصل أهمية معالجة قضية التكلفة السياسية كجزء من جهود تطوير النظام الديمقراطي في الأردن، وهو ما سيتناوله التقرير بالتفصيل في الفصول القادمة.

الفصل الثاني:
العوامل المؤثرة في تكلفة السياسة

تعد تكلفة السياسة في الأردن عاملًا حاسماً في تحديد طبيعة المشاركة السياسية ومدى قدرة الأفراد على خوض الانتخابات والتنافس بفعالية. يؤثر هذا العامل على تركيبة المرشحين والمرشحات والفاعلين والفاعلات السياسيين، حيث يحد من إمكانية مشاركة الأفراد الذين لا يمتلكون موارد مالية كافية، بينما يمنح المرشحين والمرشحات الأثرياء أو المدعومين من جهات قوية ميزة تنافسية غير عادلة.

تتداخل عوامل متعددة في تشكيل تكلفة السياسة، من أبرزها السياقات الاجتماعية والسياسية، التي تشمل النفوذ العشائري والولاءات الحزبية والقيود الاجتماعية المفروضة على بعض الفئات مثل النساء والشباب. في النظام السياسي الأردني، لا يزال الدعم العشائري عنصراً رئيسياً في الحملات الانتخابية، مما يفرض على أي مرشح أو مرشحة نفقات إضافية تشمل تنظيم الفعاليات الاجتماعية وتقديم الخدمات لكسب التأييد العشائري. أما الأحزاب، فرغم دورها المتنامي، إلا أن ضعف تمويلها يجعل العديد من المرشحين والمرشحات مضطرين للاعتماد على مواردهم الخاصة أو البحث عن دعم من مصادر أخرى، وهو ما قد يؤدي لاحقاً إلى تضارب المصالح.

من الناحية الاقتصادية، هناك زيادة في انتشار المال السياسي، حيث يتم شراء الأصوات أو تقديم حوافز مالية للتأثير على الناخبين والناخبات. كما أن التقليد الانتخابي نفسه، الذي يرتكز على الأعراف العشائرية والاجتماعية التي تتطلب نفقات غير ضرورية، تزيد من الأعباء المالية على المرشحين والمرشحات، لأنه يتطلب مساهمات مالية أكبر.

يلعب الإعلام دوراً رئيسياً في تحديد تكلفة الانتخابات، حيث إن الدعاية السياسية، سواءً عبر الوسائل التقليدية أو وسائل التواصل الاجتماعي، تتطلب ميزانيات كبيرة لضمان الوصول إلى الناخبين والناخبات. في ظل ضعف الرقابة على الإنفاق الانتخابي وخصوصاً فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي، يتمتع المرشحون والمرشحات ذوو النفوذ المالي بحضور إعلامي أقوى، مما يعزز من عدم تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات.

في المحصلة، تمثل تكلفة السياسة في الأردن تحدياً رئيسياً يحد من قدرة الفئات الأقل قدرة مالية على خوض الانتخابات، ويؤثر على نزاهة العملية الديمقراطية. لذا، من الضروري تبني سياسات رقابية أكثر صرامة وتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية، بما يضمن عدالة المنافسة وإتاحة الفرصة لمشاركة أوسع في الحياة السياسية.

1. العوامل الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على التكلفة

أ. العشائرية ودورها في رفع تكاليف الترشح

تلعب العشائرية دوراً محورياً في المشهد السياسي الأردني، حيث تعتبر العشيرة مكوناً رئيسياً في عملية تشكيل التحالفات الانتخابية وتوجيه أصوات الناخبين والناخبات. يعتمد العديد من المرشحين والمرشحات على الدعم العشائري كعنصر حاسم في حملاتهم، وهو ما يفرض عليهم التزامات مالية كبيرة، سواءً من حيث تمويل الفعاليات الاجتماعية أو تغطية تكاليف الحملات الدعائية ضمن نطاق العشيرة. في الجلسات النقاشية التي أجريت مع بعض المرشحين والمرشحات، أشار العديد منهم إلى أن العشيرة قد تشكل ميزة كبيرة من حيث ضمان عدد من الأصوات، لكنها في الوقت نفسه تُلقي بعبء مالي هائل على المرشحين والمرشحات، الذين يجدون أنفسهم مضطرين لتلبية توقعات اجتماعية ومالية مكلفة.

"العشيرة تشكل ميزة كبيرة من حيث ضمان عدد من الأصوات، لكنها في الوقت نفسه تُلقي بعبء مالي هائل على المرشحين والمرشحات، الذين يجدون أنفسهم مضطرين لتلبية توقعات اجتماعية ومالية مكلفة."

مجموعة مركزة، ذكر، إقليم الوسط

أثر الالتزامات العشائرية على تكلفة الحملات الانتخابية

يتوجب على المرشحين والمرشحات الذين يسعون للحصول على دعم عشيرتهم تنظيم العديد من اللقاءات والاجتماعات، والتي تشمل في كثير من الأحيان تقديم ولائم ضخمة، وحشد الناخبين والناخبات من خلال تقديم خدمات مباشرة للأفراد والأسر داخل العشيرة. وتشمل هذه الخدمات دفع تكاليف علاجية، أو تقديم دعم مالي مباشر، أو حتى توفير وظائف للناخبين والناخبات أو لأقاربهم بعد النجاح في الانتخابات. هذا النمط من الإنفاق لا يشكل عبئاً مالياً على المرشح أو المرشحة فقط، بل يعزز أيضاً من مفهوم «السياسة القائمة على الخدمات" بدلًا من السياسة القائمة على البرامج، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الحملات الانتخابية دون التركيز على الأجندات السياسية الفعلية.

"يتوجب على المرشحين والمرشحات الذين يسعون للحصول على دعم عشيرتهم تنظيم العديد من اللقاءات والاجتماعات، والتي تشمل في كثير من الأحيان تقديم ولائم ضخمة، وحشد الناخبين والناخبات من خلال تقديم خدمات مباشرة للأفراد والأسر داخل العشيرة."

مجموعة مركزة، ذكر، إقليم الجنوب

التنافس العشائري يرفع من تكاليف الترشح

تعد المنافسة داخل العشيرة نفسها أحد العوامل التي تؤدي إلى رفع تكلفة الترشح للانتخابات، حيث غالباً ما يترشح أكثر من شخص من العشيرة ذاتها، مما يدفع كل مرشح أو مرشحة إلى إنفاق مبالغ أكبر لضمان دعم الفروع العائلية المختلفة. في المناطق التي تتمتع بحضور عشائري قوي، يُطلب من المرشحين والمرشحات مضاعفة جهودهم في الإنفاق على الولائم، وتنظيم اللقاءات، وحشد الدعم الشعبي من خلال تقديم خدمات مباشرة. هذا يزيد من صعوبة دخول المرشحين والمرشحات المستقلين أو غير القادرين على تأمين دعم مالي كبير إلى المعترك الانتخابي، مما يجعل السياسة في الأردن محصورة إلى حد كبير بين القادرين مالياً أو المدعومين من شبكات عشائرية واسعة.

"يُطلب من المرشحين والمرشحات مضاعفة جهودهم في الإنفاق على الولائم، وتنظيم اللقاءات، وحشد الدعم الشعبي من خلال تقديم خدمات مباشرة. هذا يزيد من صعوبة دخول المرشحين والمرشحات المستقلين أو غير القادرين على تأمين دعم مالي كبير إلى المعترك الانتخابي."

مجموعة مركزة، أنثى، إقليم الشمال

التأثير السلبي للعشائرية على تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات

إضافة إلى الأعباء المالية، تساهم العشائرية في تقليص فرص المرشحين والمرشحات الذين لا ينتمون إلى عائلات كبيرة أو لا يتمتعون بدعم عشائري قوي. على الرغم من الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز العمل الحزبي وتمكين الشباب والنساء في السياسة، لا تزال التكتلات العشائرية تلعب دوراً كبيراً في توجيه الأصوات، مما يجعل من الصعب على المرشحين والمرشحات الذين يعتمدون على البرامج الانتخابية بدلًا من الدعم العشائري تحقيق النجاح، وهو أمر من المتوقع أن ينخفض مع مرور الوقت مع تطبيق خطة التحديث السياسي.

> "من الصعب على المرشحين والمرشحات الذين يعتمدون على البرامج الانتخابية بدلًا من الدعم العشائري تحقيق النجاح، وهو أمر من المتوقع أن ينخفض مع مرور الوقت مع تطبيق خطة التحديث السياسي."
>
> مقابلة أصحاب المصلحة، أنثى

المال السياسي وتعزيز النفوذ العشائري

في بعض الحالات، يتحول الدعم العشائري إلى وسيلة لتعزيز المال السياسي، حيث يتم استغلال الشبكات العشائرية لجمع التمويل من رجال الأعمال أو الجهات الداعمة، مقابل وعود بتقديم تسهيلات أو تنفيذ أجندات معينة بعد الفوز بالمقاعد البرلمانية. تؤدي هذه الممارسات إلى تشويه العملية الانتخابية، حيث يصبح النفوذ المالي هو العامل الحاسم في تحديد الفائزين بدلًا من الكفاءة والبرامج السياسية.

> "يتحول الدعم العشائري إلى وسيلة لتعزيز المال السياسي، حيث يصبح النفوذ المالي هو العامل الحاسم في تحديد الفائزين بدلًا من الكفاءة والبرامج السياسية."
>
> مجموعة مركزة، ذكر، إقليم الجنوب

بشكل عام، يؤدي التأثير الكبير للعشائرية في الانتخابات الأردنية إلى خلق بيئة غير متكافئة بين المرشحين والمرشحات، حيث يتمتع المرشحون والمرشحات الذين لديهم دعم عشائري قوي بميزة تنافسية واضحة، بينما يواجه المرشحون والمرشحات المستقلون، أو القادمون من خلفيات غير عشائرية، تحديات مالية هائلة تعيق فرصهم في النجاح. تتطلب معالجة هذه الظاهرة تبني إصلاحات شاملة في قانون الانتخاب والأنظمة والتعليمات التنفيذية المتعلقة بالحملات الانتخابية، بما في ذلك الرقابة الأكثر صرامة على الإنفاق الانتخابي، ودعم المرشحين الشباب والنساء، وتشجيع الثقافة الانتخابية القائمة على البرامج السياسية بدلًا من الاعتبارات العشائرية.

ب. العمل الحزبي بين النظرية والتطبيق

على الرغم من الجهود الحكومية المتواصلة لتعزيز دور الأحزاب السياسية في الأردن، لا تزال الأحزاب تواجه تحديات كبيرة من حيث التمويل والتأثير في المجتمع. يعد ضعف التمويل أحد أكبر المعوقات التي تواجه الأحزاب السياسية، حيث لا تمتلك معظم الأحزاب، وخاصة الأحزاب الناشئة، مصادر دخل ثابتة تمكنها من تمويل حملاتها الانتخابية ودعم مرشحيها أو مرشحاتها بشكل فعال. في الجلسات التي أجريت مع بعض المرشحين والمرشحات وأعضاء وعضوات الأحزاب، أشار العديد منهم إلى أن الدعم المالي الذي تقدمه الأحزاب يظل محدوداً للغاية، مما يدفع المرشحين والمرشحات إلى البحث عن تمويل ذاتي أو الاعتماد على دعم جهات أخرى، وهو ما يفتح المجال أمام تضارب المصالح والتأثيرات غير الديمقراطية على العملية السياسية.

ضعف البنية التمويلية للأحزاب السياسية

تعتمد معظم الأحزاب السياسية في الأردن على الاشتراكات والتبرعات كمصادر رئيسية للتمويل، وهي مصادر غير كافية لتمويل حملات انتخابية ذات مستوى تنافسي عالٍ. بعض الأحزاب ستتلقى دعماً حكومياً، ولكن هذا الدعم غالباً ما يكون غير كافٍ لتغطية التكاليف الباهظة للحملات الانتخابية، خاصة مع ارتفاع تكلفة الإعلانات الإعلامية وتنظيم الفعاليات واللقاءات الجماهيرية.

> "الدعم غير كافي لتغطية التكاليف الباهظة للحملات الانتخابية، خاصة مع ارتفاع تكلفة الإعلانات الإعلامية وتنظيم الفعاليات واللقاءات الجماهيرية."
>
> مقابلة أصحاب المصلحة، أنثى

من جهة أخرى، تواجه الأحزاب الحديثة تحديات في بناء قاعدة دعم مالي مستدامة، نظراً لضعف انتشارها المجتمعي وغياب التمويل المستمر. يضطر المرشحون والمرشحات الحزبيون إلى تمويل حملاتهم بأنفسهم، مما يضعهم في وضع صعب مقارنة بالمرشحين والمرشحات المستقلين المدعومين من جهات مختلفة أو من يمتلكون موارد مالية شخصية تمكنهم من خوض المنافسة الانتخابية دون ضغوط مالية كبير.

التمويل الحزبي وتأثيره على استقلالية المرشحين

نظراً لعدم قدرة الأحزاب على تقديم دعم مالي كافٍ للمرشحين والمرشحات، يجد العديد منهم أنفسهم مضطرين للبحث عن مصادر تمويل أخرى، مثل القروض البنكية أو الداعمين الماليين الذين يقدمون تمويلًا مشروطاً بتمثيل مصالحهم داخل البرلمان. هذه الظاهرة تؤثر بشكل مباشر على استقلالية المرشحين والمرشحات، حيث يصبحون مدينين للجهات الممولة، مما قد يؤثر على قراراتهم السياسية بعد وصولهم إلى السلطة.

> "يجد عديد منهم مضطرين للبحث عن مصادر تمويل أخرى، مثل القروض البنكية أو الداعمين الماليين الذين يقدمون تمويلًا مشروطاً بتمثيل مصالحهم."
>
> مجموعة مركزة، أنثى، إقليم الشمال

العوائق القانونية والمؤسساتية التي تواجه الأحزاب

رغم الإصلاحات السياسية التي تهدف إلى تعزيز دور الأحزاب، إلا أن هناك العديد من التحديات القانونية والمؤسساتية التي تحدّ من فاعليتها في المشهد السياسي. لا تزال الثقافة السياسية في الأردن غير مهيأة بالكامل للعمل الحزبي، حيث يتردد العديد من المواطنين والمواطنات في الانضمام إلى الأحزاب خوفاً من القيود أو التداعيات المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القوانين المتعلقة بتمويل الأحزاب لا توفر آليات واضحة ومستدامة لدعم الأحزاب سياسياً ومالياً، مما يؤدي إلى تهميش دورها في الحياة السياسية.

التحديات اللوجستية والتنظيمية التي تواجه الأحزاب

تواجه الأحزاب السياسية في الأردن صعوبة في تنظيم حملات انتخابية ناجحة بسبب نقص التمويل. على سبيل المثال، لا تستطيع الأحزاب تمويل لقاءات جماهيرية كبيرة أو الترويج لبرامجها الانتخابية بوسائل إعلامية فعالة، مما يجعل المرشحين والمرشحات الحزبيين أقل قدرة على الوصول إلى الناخبين والناخبات مقارنة بالمرشحين المستقلين أو المدعومين من جهات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب التنسيق بين الأحزاب والمرشحين والمرشحات في بعض الأحيان يؤدي إلى تشتت الجهود، مما قد يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية.

> "لا تستطيع الأحزاب تمويل لقاءات جماهيرية كبيرة أو الترويج لبرامجها الانتخابية بوسائل إعلامية فعالة."
>
> مقابلة أصحاب المصلحة، ذكر

الحاجة إلى إصلاحات لتعزيز التمويل الحزبي

يتطلب تعزيز دور الأحزاب السياسية في الأردن تبني إصلاحات مالية وتنظيمية تدعم استقلالية المرشحين وتوفر بيئة تنافسية عادلة. يمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تقديم دعم مالي حكومي مستدام: يجب على الحكومة وضع آليات تمويل أفضل لدعم الأحزاب، بحيث يخصص جزء من التمويل الحكومي للأحزاب بناءً على معايير جديدة واضحة.
- فرض رقابة أكثر صرامة على مصادر التمويل: ينبغي وضع لوائح واضحة لمنع تضارب المصالح بين المرشحين والمرشحات والممولين من القطاع الخاص، مما يضمن استقلالية القرارات السياسية.
- تشجيع التبرعات الفردية وتمويل الحملات بطريقة عادلة: يمكن تطوير برامج تمويل جماعي تتيح للأحزاب جمع تبرعات من الأفراد بدلًا من الاعتماد على عدد محدود من الممولين الكبار.
- تعزيز الشفافية والمساءلة: يتعين على الأحزاب نشر التقارير الدورية التي تقدم عن مصادر تمويلها وكيفية إنفاقها، مما يساهم في بناء ثقة الناخبين والناخبات وتعزيز الشرعية السياسية.

في المجمل، يعاني العمل الحزبي في الأردن من تحديات كبيرة تتعلق بالتمويل، مما يؤثر على قدرة الأحزاب على تقديم الدعم بشكل متساوي لجميع مرشحيها ومرشحاتها بما في ذلك المرشحات النساء والمرشحين الشباب حتى يتمكنوا من المنافسة بفعالية في الانتخابات. بدون إصلاحات جوهرية في آليات تمويل الأحزاب، سيبقى العمل السياسي في الأردن محصوراً بين الفئات الأكثر قدرة مالية، مما يعزز من سيطرة المال السياسي ويحد من تكافؤ الفرص في الانتخابات. لذا، يعد تعزيز التمويل الحزبي المستدام ضرورة ملحة لتحقيق ديمقراطية أكثر عدالة ومشاركة سياسية أوسع.

ج. مشاركة النساء والشباب في ظل التكلفة العالية

تعد مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية أحد المحاور الأساسية لتحقيق ديمقراطية أكثر شمولية، إلا أن التكلفة العالية للعمل السياسي تشكل عائقاً رئيسياً أمام دخولهم إلى المعترك الانتخابي. يواجه كل من الشباب والنساء تحديات مضاعفة تتعلق بالتمويل والقيود الاجتماعية، مما يجعل فرصهم في خوض الانتخابات والفوز بها أقل بكثير مقارنة بالمرشحين من الفئات الأكثر نفوذاً مالياً واجتماعياً.

في مجلس النواب الحالي، لا يوجد سوى ستة أعضاء دون سن الخامسة والثلاثين، ثلاثة منهم تم انتخابهم من خلال القوائم الوطنية، وثلاثة عن طريق الدوائر الانتخابية المحلية. أما بالنسبة للنساء، فهناك 27 نائبة، منهن تسع منتخبات من خلال القوائم الوطنية، و 18 يشغلن مقاعدهن من خلال نظام المقاعد المخصصة للمرأة في الدوائر المحلية. توضح هذه الأرقام العوائق الهيكلية المستمرة التي تحد من التمثيل السياسي الفعّال للشباب والنساء.

التحديات المالية التي تواجه النساء والشباب

يعد نقص التمويل أكبر العقبات التي تواجه المرشحين والمرشحات الشباب والنساء، حيث تتطلب الحملات الانتخابية موارد مالية ضخمة لتغطية تكاليف الإعلانات الإعلامية، واللقاءات الجماهيرية، والمواصلات، والمقرات الانتخابية. في المقابلات التي أجريت مع بعض المرشحات والمرشحين الشباب، أكدوا أن تكلفة الحملات مرتفعة للغاية، ولا يستطيعون تحملها دون دعم مالي خارجي، والذي غالباً ما يكون غير متاح لهم.

> "تكلفة الحملات مرتفعة للغاية، ولا يستطيعون تحملها دون دعم مالي خارجي، والذي غالباً ما يكون غير متاح لهم."
>
> مجموعة مركزة، ذكر، إقليم الوسط

ضعف الدعم الحزبي: لا توفر الأحزاب السياسية دعماً مالياً كافياً للمرشحين والمرشحات الشباب أو النساء ضمن القوائم المترشحة على الدوائر المحلية، مما يجبرهم على البحث عن تمويل ذاتي، وهو أمر غير ممكن لمعظمهم. كما أن ضعف شبكات الدعم التقليدية لديهم مقارنة بالمرشحين من الرجال الذين يمتلكون علاقات أوسع مع أصحاب النفوذ أو الممولين يزيد من هذه الفجوة.

"لا توفر الأحزاب السياسية دعماً مالياً كافياً للمرشحين والمرشحات الشباب أو النساء ضمن القوائم المترشحة على الدوائر المحلية، مما يجبرهم على البحث عن تمويل ذاتي."

مجموعة مركزة، أنثى، إقليم الجنوب

غياب التمويل الحكومي المستدام: لا توجد آليات دعم حكومية فعالة لتشجيع مشاركة الشباب والنساء في الانتخابات، حيث تقتصر بعض برامج الدعم على التوجيه والتدريب دون توفير تمويل حقيقي للحملات الانتخابية، مما يجعل التكلفة المالية المرتفعة حاجزاً صعباً أمام مشاركتهم.

القيود الاجتماعية والتحديات الثقافية

بالإضافة إلى التحديات المالية، تواجه النساء والشباب عقبات اجتماعية تحد من قدرتهم على الترشح والفوز بالمقاعد الانتخابية.

1. التحديات التي تواجه النساء في السياسة:

- لا تزال هناك نظرة اجتماعية تقليدية ترى أن السياسة مجال يهيمن عليه الرجال، مما يضع النساء أمام تحديات إضافية عند الترشح، مثل مواجهة التنمر الإلكتروني، ومحاولات التقليل من شأن مصداقيتهن السياسية.
- يتعرض العديد من المرشحات لضغوط عائلية أو مجتمعية تدفعهن إلى العزوف عن الترشح، إما بسبب المخاوف المرتبطة بالتعرض للانتقادات، أو بسبب الاعتقاد بأن المرأة لا يجب أن تتولى مناصب قيادية.
- رغم وجود نظام الكوتا لضمان تمثيل النساء، إلا أن العديد من النساء يجدن صعوبة في الحصول على الدعم المالي الكافي لإطلاق حملات تنافسية، مما يضعف من فرصهن في الانتخابات.

"لا تزال هناك نظرة اجتماعية تقليدية ترى أن السياسة مجال يهيمن عليه الرجال، مما يضع النساء أمام تحديات إضافية عند الترشح، مثل مواجهة التنمر الإلكتروني، ومحاولات التقليل من شأن مصداقيتهن السياسية."

مقابلة أصحاب المصلحة، أنثى

2. التحديات التي تواجه الشباب في السياسة:

- يُنظر إلى الشباب على أنهم يفتقرون إلى الخبرة السياسية، مما يجعل بعض الفئات الناخبة تتردد في دعمهم، ويدفع الأحزاب السياسية إلى تفضيل ترشيح شخصيات أقدم ذات نفوذ مالي واجتماعي أقوى.
- يواجه الشباب صعوبة في بناء شبكات دعم قوية تمكنهم من تأمين الموارد اللازمة لتمويل حملاتهم بسبب التمييز ضدهم على أساس السن.
- في بعض المناطق، لا تزال القيم العشائرية تفضل ترشيح الأشخاص الأكبر سناً، مما يحدّ من فرص الشباب في الترشح والفوز، حتى لو كانوا يمتلكون برامج انتخابية قوية ومؤهلات عالية.

"يُنظر إلى الشباب على أنهم يفتقرون إلى الخبرة السياسية، مما يجعل بعض الفئات الناخبة تتردد في دعمهم."

مجموعة مركزة، ذكر، إقليم الوسط

أثر التكلفة العالية على مشاركة النساء والشباب

ارتفاع تكلفة الحملات الانتخابية يؤدي إلى تقليص عدد المرشحين والمرشحات من فئة الشباب والنساء، حيث يصبح الترشح مقتصراً على الأشخاص الذين يمتلكون موارد مالية كافية أو يحصلون على دعم من جهات نافذة. هذا يؤثر بشكل مباشر على تنوع المشهد السياسي، حيث يصبح البرلمان ممثلًا إلى حد كبير بفئة محددة من السياسيين التقليديين، بينما يتم تهميش الفئات الأكثر حاجة للتغيير.

كما أن غياب الدعم المالي يمنع العديد من النساء والشباب من الاستمرار في العمل السياسي حتى بعد انتهاء الانتخابات، حيث يجدون أنفسهم غير قادرين على تمويل الأنشطة السياسية التي تساهم في بناء حضورهم السياسي على المدى الطويل. وهذا يؤدي إلى دورة مستمرة من الإقصاء السياسي، حيث تظل الفجوة بين المرشحين التقليديين والفئات الشابة والنسائية قائمة دون حلول ملموسة.

"الدعم المالي يمنع العديد من النساء والشباب من الاستمرار في العمل السياسي حتى بعد انتهاء الانتخابات، حيث يجدون أنفسهم غير قادرين على تمويل الأنشطة السياسية التي تساهم في بناء حضورهم السياسي على المدى الطويل."

مقابلة أصحاب المصلحة، أنثى

الحلول المقترحة لتشجيع مشاركة النساء والشباب

لمواجهة هذه التحديات، لا بد من تبني سياسات جديدة تهدف إلى تقليل التكلفة المالية للحملات الانتخابية، وتعزيز دعم النساء والشباب في السياسة. بعض الحلول الممكنة تشمل:

- تعزيز دعم الأحزاب للمرشحين الشباب والنساء: يجب على الأحزاب تخصيص جزء من ميزانياتها لدعم المرشحين والمرشحات الذين يواجهون صعوبات مالية، بدلًا من الاعتماد فقط على المرشحين والمرشحات المقتدرين مالياً.
- تقليل تكلفة الحملات الانتخابية: يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير مساحات مجانية للحملات الدعائية، ودعم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كبديل منخفض التكلفة عن الإعلانات التقليدية.
- زيادة الوعي المجتمعي حول أهمية تمثيل الشباب والنساء: يجب العمل على تغيير النظرة المجتمعية لدور الشباب والنساء في السياسة، وتشجيع الناخبين على دعم المرشحين والمرشحات بناءً على كفاءتهم وبرامجهم، وليس بناءً على العوامل التقليدية مثل العشائرية أو النفوذ المالي.

- تعزيز الرقابة على المال السياسي: من الضروري فرض قيود صارمة على استخدام المال السياسي في الانتخابات، لمنع شراء الأصوات أو التأثير غير العادل على العملية الانتخابية، مما يتيح فرصة أكبر للمرشحين والمرشحات الذين لا يمتلكون موارد مالية كبيرة.

يمثل ارتفاع تكلفة الحملات الانتخابية عائقاً كبيراً أمام مشاركة النساء والشباب في السياسة الأردنية. دون اتخاذ خطوات جادة لدعم هذه الفئات، سيظل النظام الانتخابي يواجه تحديات في تحقيق تمثيل عادل وشامل. هناك حاجة ملحة لتعزيز آليات التمويل العادل والشفاف، وتغيير السياسات الانتخابية لتكون أكثر إنصافاً، بما يضمن مشاركة حقيقية وفعالة للنساء والشباب في الحياة السياسية الأردنية.

> "هناك حاجة ملحة لتعزيز آليات التمويل العادل والشفاف، وتغيير السياسات الانتخابية لتكون أكثر إنصافاً، بما يضمن مشاركة حقيقية وفعالة للنساء والشباب."
>
> مقابلة أصحاب المصلحة، ذكر

2. العوامل الاقتصادية وتأثيرها على الحملات الانتخابية

أ. الوضع الاقتصادي وأثره على الترشح

يؤثر الوضع الاقتصادي في الأردن بشكل مباشر على تكلفة السياسة، حيث تلعب العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً في تحديد مدى قدرة الأفراد على الترشح والمنافسة في الانتخابات. مع ارتفاع معدلات البطالة وتزايد الضغوط المالية على المواطنين والمواطنات، تصبح الحملات الانتخابية أكثر صعوبة من حيث التمويل، مما يدفع العديد من المرشحين والمرشحات إما إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية أو إلى الانسحاب من المنافسة بسبب عدم القدرة على تحمل التكاليف.

تأثير البطالة وتراجع الأوضاع المعيشية على الانتخابات: تعاني فئات واسعة من المجتمع الأردني من مشكلات اقتصادية مزمنة، حيث أدى ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض مستويات الدخل إلى جعل الإنفاق على الحملات الانتخابية تحدياً كبيراً للعديد من المرشحين والمرشحات. في ظل هذه الظروف، يصبح من الصعب على المرشحين والمرشحات، وخاصة الشباب والمستقلين، توفير الميزانيات المطلوبة للإعلانات، واللقاءات الجماهيرية، والنفقات اللوجستية الأخرى.

> "من الصعب على المرشحين الشباب، توفير الميزانيات المطلوبة للإعلانات، واللقاءات الجماهيرية، والنفقات اللوجستية الأخرى."
>
> مجموعة مركزة، ذكر، إقليم الجنوب

ازدياد الاعتماد على المال السياسي: نتيجة للأزمة الاقتصادية، أصبح المال السياسي أداة رئيسية تؤثر على نتائج الانتخابات، حيث يتم استغلال حاجة الناخبين والناخبات للمال من قبل بعض المرشحين والمرشحات الذين يمتلكون موارد مالية ضخمة. تشير التقارير إلى أن جريم شراء الأصوات بات ممارسة شائعة، حيث يتم تقديم مبالغ مالية أو خدمات مباشرة للناخبين مقابل دعمهم في

الانتخابات. هذه الظاهرة تؤدي إلى تقويض نزاهة العملية الديمقراطية، حيث يتم انتخاب المرشحين والمرشحات بناءً على قدرتهم المالية بدلًا من برامجهم السياسية أو مؤهلاتهم.

> "يتم استغلال حاجة الناخبين والناخبات للمال من قبل بعض المرشحين والمرشحات الذين يمتلكون موارد مالية ضخمة."
>
> مجموعة مركزة، أنثى، إقليم الوسط

تأثير الوضع الاقتصادي على تمويل الحملات الانتخابية: يجد المرشحون والمرشحات غير المدعومين مالياً صعوبة كبيرة في تمويل حملاتهم، حيث يضطرون إلى البحث عن تمويل ذاتي أو الحصول على قروض، مما يزيد من الأعباء المالية عليهم. كما أن غياب الدعم الحكومي الفعال للمرشحين والمرشحات يؤدي إلى زيادة الفجوة بين المرشحين والمرشحات الأثرياء وأولئك الذين يفتقرون إلى الموارد المالية.

> "يجد المرشحون والمرشحات غير المدعومين مالياً صعوبة كبيرة في تمويل حملاتهم، حيث يضطرون إلى البحث عن تمويل ذاتي أو الحصول على قروض."
>
> مجموعة مركزة، أنثى، إقليم الجنوب

الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية في التمويل السياسي: لمواجهة تأثير الوضع الاقتصادي على العملية الانتخابية، يجب تبني إصلاحات تهدف إلى الحد من تأثير المال السياسي وتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية. يمكن تحقيق ذلك من خلال:

- فرض قيود صارمة على الإنفاق الانتخابي لضمان تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين والمرشحات.
- إطلاق حملات توعية واسعة النطاق حول أهمية الإدماج والفرص الانتخابية المتساوية للجميع، بما في ذلك الشباب والنساء.
- تعزيز آليات الرقابة على التمويل السياسي لمنع استغلال الوضع الاقتصادي في التأثير على نتائج الانتخابات.

في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، يصبح الترشح للانتخابات في الأردن تحدياً مالياً كبيراً، مما يحد من قدرة العديد من الأفراد على المشاركة السياسية. يؤدي الاعتماد المتزايد على المال السياسي إلى خلق بيئة انتخابية غير عادلة، حيث يكون للفئات المقتدرة مالياً فرصة أكبر للفوز مقارنة بالمنافسين الذين لا يملكون نفس الموارد. ومن الأدلة على ذلك ارتفاع معدل إعادة الانتخاب (52 من أصل 138 عضواً وعضوة في البرلمان هم نواب عائدون من برلمانات سابقة) مما يشير إلى أن شغل المناصب والوصول إلى الموارد يؤثران بشكل كبير على النجاح الانتخابي. إضافةً إلى ذلك، تشير الخلفيات المهنية للعديد من المرشحين والمرشحات المنتخبين إلى تركيز الأفراد ذوي الشبكات المالية أو التجارية الراسخة، مما يُبرز العوائق الاقتصادية أمام دخول الفئات غير الممثلة تمثيلًا كافياً. لذا، يعد تطوير سياسات مالية أكثر إنصافاً ضرورة ملحة لتعزيز نزاهة الانتخابات وتحقيق تمثيل سياسي أكثر عدالة.

ب. التمويل الذاتي والاعتماد على أصحاب النفوذ

يُعد التمويل أحد أكبر التحديات التي تواجه المرشحين في الانتخابات الأردنية، حيث يعتمد الكثير منهم على مصادر تمويل ذاتية أو على دعم رجال الأعمال وأصحاب النفوذ لتعويض غياب الدعم الحكومي الكافي. في ظل التكلفة المرتفعة للحملات الانتخابية، يجد المرشحون والمرشحات أنفسهم أمام خيارين رئيسيين: إما تمويل حملاتهم من مدخراتهم الشخصية أو الحصول على دعم مالي من جهات خارجية، غالباً ما يكون لها مصالح سياسية أو اقتصادية تسعى إلى تحقيقها بعد الانتخابات.

التمويل الذاتي والتكاليف الباهظة: يلجأ بعض المرشحين والمرشحات، وخاصة المستقلين منهم، إلى تمويل حملاتهم ذاتياً، وهو أمر مكلف جداً، حيث يتطلب تغطية نفقات متعددة مثل الإعلانات الإعلامية، وتأجير المقرات الانتخابية، وتنظيم الفعاليات واللقاءات الجماهيرية. هذا الأمر يؤدي في كثير من الأحيان إلى استنزاف موارد المرشح الشخصية، مما قد يثنيه عن الترشح في المستقبل إذا لم يحقق النجاح المطلوب.

> "يلجأ بعض المرشحين والمرشحات، إلى تمويل حملاتهم ذاتياً، وهو أمر مكلف جداً، حيث يتطلب تغطية نفقات متعددة."
>
> مجموعة مركزة، ذكر، إقليم الشمال

الاعتماد على رجال الأعمال وأصحاب النفوذ: في ظل ارتفاع تكاليف الحملات الانتخابية، يجد العديد من المرشحين والمرشحات أنفسهم مجبرين على اللجوء إلى رجال الأعمال وأصحاب النفوذ الذين يقدمون دعماً مالياً مقابل ضمان مصالحهم السياسية أو الاقتصادية بعد الانتخابات. هذا الشكل من التمويل يؤدي إلى تضارب المصالح، حيث يصبح المرشحون والمرشحات بعد نجاحهم مدينين للجهات التي مولت حملاتهم، مما يحدّ من استقلاليتهم وقدرتهم على اتخاذ قرارات تخدم المصلحة العامة.

مخاطر الفساد السياسي وتأثيره على الديمقراطية: عندما يعتمد المرشحون والمرشحات على الدعم المالي من جهات ذات مصالح خاصة، يزداد خطر الفساد السياسي، حيث يتم استغلال النفوذ المالي في توجيه السياسات العامة بما يخدم فئات محددة على حساب المصلحة الوطنية. في كثير من الحالات، يؤدي هذا إلى تقديم تشريعات أو قرارات تصب في مصلحة الممولين بدلًا من خدمة المجتمع بشكل عام، مما يضعف الثقة في العملية الديمقراطية ويحدّ من نزاهته.

الحاجة إلى إصلاحات لتعزيز الشفافية في التمويل الانتخابي: لمواجهة التحديات المرتبطة بالتمويل الذاتي والاعتماد على أصحاب النفوذ، من الضروري تبني إصلاحات تضمن شفافية التمويل الانتخابي، مثل :

- توفير تعليمات وأنظمة واضحة للمرشحين والمرشحات لضمان المشاركة السياسية العادلة والمتوازنة.
- فرض قيود على حجم التبرعات الفردية والمساهمات المالية، لمنع أي جهة واحدة من امتلاك نفوذ غير مبرر على العملية السياسية.

- تعزيز آليات الرقابة على التمويل السياسي، من خلال إجبار المرشحين والمرشحات على الكشف عن مصادر تمويلهم وضمان الامتثال لقوانين الشفافية المالية.

يؤدي الاعتماد على التمويل الذاتي أو الدعم من أصحاب النفوذ إلى تفاقم عدم تكافؤ الفرص في الانتخابات، حيث يمتلك المرشحون والمرشحات الذين يحظون بدعم مالي قوي فرصاً أكبر للفوز مقارنة بأولئك الذين لا يملكون نفس الموارد. لضمان انتخابات أكثر نزاهة، من الضروري وضع سياسات أكثر صرامة لمراقبة التمويل الانتخابي وتعزيز الشفافية، مما يساهم في تقليل تأثير المال على السياسة وتعزيز استقلالية العملية الديمقراطية.

> "من الضروري وضع سياسات أكثر صرامة لمراقبة التمويل الانتخابي وتعزيز الشفافية، مما يساهم في تقليل تأثير المال على السياسة."
>
> مقابلة أصحاب المصلحة، أنثى

ج. المال السياسي وتأثيره على عدالة الانتخابات

يُعد المال السياسي أحد أكبر العوامل المؤثرة في نزاهة وعدالة الانتخابات في الأردن، حيث يؤدي انتشاره إلى تقويض مبادئ الديمقراطية والتمثيل العادل. بحسب الشهادات التي جُمعت من المرشحين والمرشحات، فإن جريمة شراء الأصوات أصبح ممارسة متكررة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها المواطنون والمواطنات، حيث يتم استغلال الحاجة المالية للناخبين والناخبات للتأثير على خياراتهم الانتخابية.

تتنوع أشكال المال السياسي بين الدفع المباشر للناخبين والناخبات، وتقديم المساعدات العينية، وتمويل الخدمات العامة في مناطق معينة مقابل الحصول على الأصوات. هذا الأمر يمنح أفضلية للمرشحين والمرشحات الذين يمتلكون نفوذاً مالياً، بينما يضعف فرص المرشحين والمرشحات الشباب أو المستقلين الذين لا يستطيعون مجاراة هذه الأساليب.

> "منح المال السياسي أفضلية للمرشحين والمرشحات الذين يمتلكون نفوذاً مالياً، بينما يضعف فرص المرشحين والمرشحات الشباب."
>
> مجموعة مركزة، أنثى، إقليم الوسط

إلى جانب التأثير على نتائج الانتخابات، يؤدي المال السياسي إلى تعزيز الفساد السياسي، حيث يصبح النواب والنائبات المنتخبون أكثر ولاءً للجهات التي مولتهم بدلًا من ناخبيهم وناخباتهم، مما يضعف عملية المساءلة ويؤثر على جودة التشريعات والسياسات العامة. لمواجهة هذه الظاهرة، من الضروري فرض قيود صارمة على التمويل الانتخابي، وتعزيز دور الجهات الرقابية لضمان عدالة العملية الانتخابية.

3. النظام الانتخابي وتأثيره على التكاليف

يعد النظام الانتخابي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على تكلفة الحملات الانتخابية في الأردن، حيث يحدد شكل التنافس بين المرشحين والمرشحات ويؤثر على متطلبات التمويل. مع اعتماد نظام القوائم النسبية، تغيرت طبيعة الترشح بشكل كبير، مما زاد من الأعباء المالية على المرشحين والمرشحات إلى جانب ذلك، فإن ضعف آليات الرقابة المالية أدى إلى تفاوت الفرص بين المرشحين والمرشحات، حيث يتمكن بعض المرشحين والمرشحات الأثرياء من تجاوز الحد القانوني للإنفاق الانتخابي دون عواقب، مما يعزز من عدم تكافؤ الفرص في العملية الانتخابية.

> "مع اعتماد نظام القوائم النسبية، تغيرت طبيعة الترشح بشكل كبير، مما زاد من الأعباء المالية على المرشحين والمرشحات."
>
> مجموعة مركزة، أنثى، إقليم الجنوب

أ. تأثير نظام القوائم على التكلفة

مع تبني نظام القوائم النسبية، لم يعد الترشح عملية فردية فقط، بل أصبح المرشحون والمرشحات مطالبين بالانضمام إلى قوائم انتخابية يتقاسمون تكاليف حملاتها وهو ما ينبغي أن يكون أمراً إيجابياً. ولكن في العديد من الحالات، أدى هذا النظام إلى ارتفاع التكاليف بشكل ملحوظ، حيث لم يعد المرشح بحاجة فقط إلى تمويل حملته الشخصية، بل أيضاً إلى المساهمة في تمويل الحملة العامة للقائمة التي ينتمي إليها.

زيادة الأعباء المالية بسبب الترشح الجماعي: يتعين على المرشحين والمرشحات المساهمة في الأنشطة الدعائية للقائمة ككل، بما في ذلك:

- تنظيم الفعاليات الجماهيرية.
- شراء مساحات إعلانية في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.
- تمويل المقرات الانتخابية.
- تغطية تكاليف النقل والتنسيق اللوجستي للحملات.

> "على المرشحين والمرشحات المساهمة في الأنشطة الدعائية للقائمة ككل مثل تنظيم الفعاليات الجماهيرية وتمويل المقرات الانتخابية."
>
> مجموعة مركزة، ذكر، إقليم الشمال

في بعض القوائم، تكون هناك تفاوتات كبيرة بين الأعضاء والعضوات من حيث القدرة المالية، حيث يتم الاعتماد بشكل أساسي على المرشحين والمرشحات ذوي الملاءة المالية العالية لتمويل الحملة، مما يخلق بيئة غير متكافئة داخل القوائم ذاتها.

بيع الترتيب في القائمة: إحدى الظواهر التي رافقت اعتماد نظام القوائم هي بيع الترتيب داخل القائمة، حيث يضطر المرشحون والمرشحات إلى دفع مبالغ مالية ضخمة للحصول على موقع متقدم في القائمة، إذ أن الترتيب داخل القائمة يؤثر بشكل كبير على فرص النجاح في الانتخابات. تشير بعض الشهادات إلى أن بعض الأحزاب والكتل الانتخابية قامت بوضع أسعار محددة للمواقع الأولى في القائمة، مما جعل الترشح مكلفاً للغاية، خصوصاً لأولئك الذين ليس لديهم داعمون ماليون أو مصادر تمويل قوية.

ب. غياب آليات الرقابة المالية الفعالة

رغم وجود قوانين تحدد سقف الإنفاق الانتخابي، إلا أن هناك قصوراً واضحاً في تطبيق هذه القوانين، مما يسمح لبعض المرشحين والمرشحات بتجاوز الحد القانوني للإنفاق دون محاسبة. هذا يؤدي إلى خلق فجوة كبيرة بين المرشحين والمرشحات من الناحية المالية، حيث يتمكن المرشحون والمرشحات الأثرياء من استغلال ضعف الرقابة لصالحهم، مما يمنحهم ميزة غير عادلة على منافسيهم.

ضعف تطبيق القوانين المتعلقة بسقف الإنفاق الانتخابي: تفرض القوانين الأردنية سقفاً محدداً للإنفاق الانتخابي لكل مرشح، فوفقاً للفقرة (أ) من المادة 6 من التعليمات التنفيذية الخاصة بالإفصاح عن موارد تمويل الحملة الانتخابية للقوائم وضبط أوجه إنفاقها، فإن الحد الأقصى للإنفاق المسموح به يشمل المساهمات العينية والتبرعات والتمويل الذاتي - سواء نقداً أو عيناً - ويجب ألا يتجاوز 100 ألف دينار أردني للقوائم المتنافسة على الدائرة الانتخابية المحلية، و 500 ألف دينار أردني للقوائم المتنافسة على مستوى الدائرة الانتخابية العامة.

إلا أن هناك طرقاً عديدة للالتفاف على هذه القوانين، مثل:

- لا توجد آلية واضحة لتتبع نفقات القوائم المستقلة المترشحة على مستوى الدوائر المحلية، نظراً لعدم انتمائها للأحزاب السياسية المُلزمة قانونياً بتقديم ميزانياتها ونفقاتها السنوية.
- يُنفق مرشحو ومرشحات قوائم الأحزاب السياسية مبالغ مالية خارج ميزانيات القوائم في بعض الحالات، مما يُصعّب تتبع هذه النفقات.
- عدم وجود آليات واضحة لرصد النفقات خلال الحملات الانتخابية.

إضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تتضمن التشريعات أساليب لتحديد الفساد الانتخابي، وخاصةً:

- استخدام التمويل غير المعلن من قبل أصحاب النفوذ أو الجهات الخاصة.
- تقديم الخدمات والامتيازات للناخبين والناخبات بدلًا من الإنفاق المباشر على الدعاية التقليدية.
- استغلال العلاقات العشائرية لجمع تبرعات غير مسجلة قانونياً.

غياب الرقابة الفعالة على مصادر التمويل: لا توجد آليات فعالة لضبط مصادر تمويل الحملات الانتخابية، حيث يتم في كثير من الأحيان استخدام تمويل غير موثق من قبل جهات خارجية أو داعمين سياسيين يسعون للتأثير على المرشحين والمرشحات بعد فوزهم. هذا يؤدي إلى تضارب المصالح، حيث يصبح بعض النواب مدينين للجهات التي مولت حملاتهم الانتخابية، مما ينعكس على قراراتهم السياسية لاحقاً.

التأثير على عدالة الانتخابات: نتيجة لغياب الرقابة المالية الفعالة، يزداد تأثير المال السياسي على العملية الانتخابية، مما يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات. فبينما يستطيع بعض المرشحين والمرشحات إنفاق مئات الآلاف من الدنانير على حملاتهم، يواجه آخرون تحديات كبيرة في تأمين الحد الأدنى من التمويل اللازم للمنافسة. هذا الوضع يضر بالمنافسة العادلة ويعزز من نفوذ الفئات الاقتصادية القوية في المشهد السياسي، على حساب المرشحين والمرشحات المستقلين أو الشباب والنساء الذين لا يمتلكون نفس الموارد المالية.

"يستطيع بعض المرشحين والمرشحات إنفاق مئات الآلاف من الدنانير على حملاتهم، يواجه آخرون تحديات كبيرة في تأمين الحد الأدنى من التمويل اللازم للمنافسة."

مجموعة مركزة، أنثى، إقليم الجنوب

في ظل التحديات التي يفرضها نظام القوائم النسبية وغياب الرقابة الفعالة على الإنفاق الانتخابي، من الضروري تبني إصلاحات شاملة لضمان عدالة العملية الانتخابية، ومنها:

- تطوير آليات رقابية أكثر صرامة لمتابعة الإنفاق الانتخابي والتحقق من مصادر التمويل.
- فرض عقوبات مشددة على المرشحين والمرشحات الذين يتجاوزون السقف المالي المحدد لحملاتهم.
- توفير دعم مالي حكومي أكثر عدالة للمرشحين والمرشحات المستقلين، لضمان تكافؤ الفرص بين جميع الفئات.
- الحد من ظاهرة بيع الترتيب داخل القوائم من خلال فرض قوانين واضحة تمنع استغلال المرشحين والمرشحات مالياً داخل القوائم الانتخابية.

يؤثر النظام الانتخابي بشكل مباشر على تكلفة الحملات الانتخابية في الأردن، حيث يفرض نظام القوائم النسبية أعباء مالية إضافية على المرشحين والمرشحات، خاصة بسبب متطلبات تمويل الحملات الجماعية وظاهرة بيع الترتيب داخل القوائم. إلى جانب ذلك، فإن ضعف آليات الرقابة المالية يسمح بزيادة تأثير المال السياسي، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في الفرص بين المرشحين والمرشحات. لضمان نزاهة العملية الانتخابية، لا بد من تبني إصلاحات تشريعية تعزز الشفافية وتحد من النفوذ المالي في الانتخابات، مما يسهم في تحقيق منافسة أكثر عدالة وكفاءة في المستقبل.

"لا بد من تبني إصلاحات تشريعية تعزز الشفافية وتحد من النفوذ المالي في الانتخابات، مما يسهم في تحقيق منافسة أكثر عدالة وكفاءة."

مقابلة أصحاب المصلحة، أنثى

4. دور الإعلام والدعاية السياسية في زيادة التكلفة

تلعب وسائل الإعلام والدعاية السياسية دوراً محورياً في العملية الانتخابية، حيث يعتمد المرشحون والمرشحات على استراتيجيات تسويقية مختلفة للتواصل مع الناخبين والناخبات وتعزيز حضورهم السياسي. ومع ذلك، فإن تكلفة الإعلام السياسي خلال الحملات الانتخابية تشكل أحد أبرز العوامل التي تزيد من أعباء الترشح، حيث يجد المرشحون والمرشحات أنفسهم ينفقون مبالغ ضخمة على الحملات الإعلانية لضمان وصول رسائلهم إلى جمهور واسع.

> "يجد المرشحون والمرشحات أنفسهم ينفقون مبالغ ضخمة على الحملات الإعلانية لضمان وصول رسائلهم إلى جمهور واسع."
>
> مجموعة مركزة، ذكر، إقليم الوسط

أ. تكاليف الدعاية التقليدية

تعد اللافتات الإعلانية في الشوارع والإعلانات المتلفزة أو المسموعة من أكثر وسائل الدعاية كلفة، حيث تشكل جزءاً كبيراً من ميزانية الحملات الانتخابية. تشير الشهادات التي جُمعت من المرشحين والمرشحات في الانتخابات الأخيرة إلى أن العديد منهم أنفق مبالغ طائلة على الدعاية التقليدية، ما جعل من الصعب على المرشحين والمرشحات المستقلين أو غير المقتدرين مالياً المنافسة بشكل متكافئ.

> "العديد من المرشحين أنفق مبالغ طائلة على الدعاية التقليدية، ما جعل من الصعب على المرشحين والمرشحات المستقلين أو غير المقتدرين مالياً المنافسة بشكل متكافئ."
>
> مجموعة مركزة، أنثى، إقليم الوسط

الإعلانات التلفزيونية والمطبوعة والمسموعة: تتطلب الإعلانات مبالغ مالية ضخمة، حيث تُعتبر الإعلانات المتلفزة أو المسموعة مكلفة للغاية، مما يجعلها وسيلة غير متاحة للعديد من المرشحين والمرشحات المستقلين أو من لا يتمتعون بتمويل كافٍ. إلى جانب التلفزيون والراديو، يعتمد بعض المرشحين والمرشحات على الصحف المطبوعة، والتي بدورها تتطلب دفع رسوم مرتفعة لنشر الإعلانات السياسية، مما يزيد من تكلفة الحملات الانتخابية.

اللافتات الإعلانية في الشوارع: تُعتبر اللافتات وسيلة شائعة للدعاية السياسية في الأردن، حيث تُنصب في المناطق الرئيسية والمدن الكبرى لضمان رؤية المرشح أو القائمة المترشحة بشكل واسع. تختلف تكاليف هذه اللافتات حسب حجمها وموقعها، ولكن بشكل عام، تُعد من أكثر عناصر الحملة تكلفة، حيث يتطلب تجهيز المساحات الإعلانية رسوماً مرتفعة، ناهيك عن تكلفة التصميم والطباعة والتركيب.

> "تُعد اللافتات الإعلانية من أكثر عناصر الحملة تكلفة، حيث يتطلب تجهيز المساحات الإعلانية رسوماً مرتفعة، ناهيك عن تكلفة التصميم والطباعة والتركيب."
>
> مقابلة أصحاب المصلحة، ذكر

تأثير التكلفة على تكافؤ الفرص: في ظل هذه التكاليف المرتفعة، يصبح من الصعب على المرشحين والمرشحات ذوي الميزانيات المحدودة خوض حملات إعلانية تنافسية، مما يتيح للمرشحين والمرشحات المدعومين مالياً فرصاً أكبر للوصول إلى الناخبين والناخبات والتأثير على قراراتهم الانتخابية. يؤدي ذلك إلى خلق بيئة غير متكافئة، حيث يُمنح المرشحون والمرشحات الأثرياء ميزة كبيرة، بينما يواجه المرشحون والمرشحات المستقلون والشباب تحديات كبيرة في نشر رسائلهم وإقناع الناخبين والناخبات ببرامجهم.

> "يواجه المرشحون والمرشحات المستقلون والشباب تحديات كبيرة في نشر رسائلهم وإقناع الناخبين والناخبات ببرامجهم."
>
> مجموعة مركزة، أنثى، إقليم الوسط

ب. وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الحملات الانتخابية

في السنوات الأخيرة، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي خياراً رئيسياً للدعاية السياسية، حيث توفر للمرشحين والمرشحات منصة للوصول إلى شريحة واسعة من الناخبين والناخبات بتكلفة أقل مقارنة بالإعلام التقليدي. ومع ذلك، فإن استخدام هذه الوسائل بشكل فعال يتطلب استثمارات مالية كبيرة في الإعلانات المدفوعة واستراتيجيات التسويق الرقمي.

أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في الحملات الانتخابية: توفر منصات مثل فيسبوك، إكس، إنستغرام، ويوتيوب فرصة للمرشحين والمرشحات للتفاعل المباشر مع الجمهور، مما يسمح لهم بتقديم برامجهم الانتخابية وإجراء حملات توعوية دون الحاجة إلى تكاليف الإعلان التقليدية. تساعد وسائل التواصل الاجتماعي في الوصول إلى فئات الناخبين والناخبات الشباب، الذين يُعتبرون من الفئات الأقل مشاركة في الانتخابات، مما يتيح للمرشحين والمرشحات إمكانية تعزيز تفاعلهم مع هذه الفئة.

تكاليف التسويق الرقمي والإعلانات المدفوعة: رغم أن وسائل التواصل الاجتماعي تبدو خياراً أقل تكلفة، إلا أن الحملات الرقمية الفعالة تتطلب إنفاقاً كبيراً على الإعلانات المدفوعة لضمان وصول المحتوى إلى عدد أكبر من المستخدمين والمستخدمات. تعتمد المنصات الرقمية على الخوارزميات المدفوعة، مما يعني أن المحتوى غير المدفوع يواجه صعوبة في الوصول إلى الجمهور المستهدف، وهو ما يجبر المرشحين والمرشحات على تخصيص ميزانيات كبيرة للحملات الإعلانية عبر الإنترنت.

> "رغم أن وسائل التواصل الاجتماعي تبدو خياراً أقل تكلفة، إلا أن الحملات الرقمية الفعالة تتطلب إنفاقاً كبيراً على الإعلانات المدفوعة لضمان وصول المحتوى إلى عدد أكبر من المستخدمين والمستخدمات."
>
> مجموعة مركزة، ذكر، إقليم الوسط

ضعف انتشار الإنترنت وتأثيره على الدعاية الرقمية: رغم انتشار الإنترنت في الأردن، إلا أن هناك مناطق لا تزال تعاني من ضعف في التغطية أو انتشار الأجهزة الذكية، مما يؤثر على قدرة بعض

الناخبين والناخبات على متابعة الحملات الرقمية. إضافة إلى ذلك، لا يزال هناك قطاع من المجتمع الأردني يعتمد بشكل رئيسي على وسائل الإعلام التقليدية، مما يجعل من الصعب على المرشحين والمرشحات الاعتماد فقط على وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى جميع الفئات الناخبة.

"هناك قطاع من المجتمع الأردني يعتمد بشكل رئيسي على وسائل الإعلام التقليدية."

مجموعة مركزة، أنثى، إقليم الجنوب

ج. تأثير الإعلام على عدالة المنافسة

يميل الإعلام التقليدي، سواءً المرئي أو المسموع أو المكتوب، إلى إعطاء مساحة أكبر للمرشحين والمرشحات ذوي النفوذ المالي، حيث يستطيع هؤلاء شراء مساحات إعلانية واسعة أو الحصول على تغطية إعلامية مكثفة، مما يمنحهم ميزة تنافسية على حساب المرشحين والمرشحات الأقل تمويلًا.

بالإضافة إلى التفاوتات المالية، غالباً ما تُعزِّز التغطية الإعلامية المواقف الاجتماعية والثقافية تجاه النساء في مواقع القيادة، مما يحدّ من ظهور المرشحات ومصداقيتهن. أظهرت دراسات وتقارير رقابية خلال الانتخابات السابقة في الأردن أن النساء ممثلات تمثيلًا منقوصاً في التغطية الإعلامية السياسية، وعندما يتم تسليط الضوء عليهن، تُقدَّم صورتهن من خلال عدسة تشكك في كفاءتهن أو تركز على الجوانب الشخصية بدلًا من البرامج السياسية. وتعود هذه التحيزات الإعلامية إلى أعراف اجتماعية أوسع ما زالت تعتبر القيادة حكراً على الرجال. ونتيجة لذلك، حتى عندما تمتلك المرشحات برامج قوية ومؤهلات عالية، فإن حضورهن الإعلامي غالباً ما يكون سطحياً أو نمطياً، مما يقلل من فرص اعتبارهن مرشحات جديات من قبل الجمهور. لذلك، فإن معالجة التحيز الإعلامي لا تقتصر على تحقيق العدالة المالية، بل تشمل أيضاً ضرورة التصدي للتصورات الثقافية الراسخة التي تعيق المشاركة السياسية للنساء.

التغطية الإعلامية غير المتوازنة: يواجه بعض المرشحين تحديات في الحصول على تغطية إعلامية عادلة، حيث تميل وسائل الإعلام إلى التركيز على المرشحين المعروفين أو الذين يمتلكون القدرة على تمويل حملات إعلامية مكثفة. يؤدي ذلك إلى إضعاف فرص المرشحين والمرشحات الشباب أو المستقلين، الذين قد يمتلكون برامج قوية لكنهم لا يستطيعون تحمل تكلفة الظهور الإعلامي المتكرر.

تأثير في تشكيل الرأي العام: نظراً للدور الحاسم الذي تلعبه وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام، فإن عدم تكافؤ الفرص في الظهور الإعلامي يؤثر بشكل مباشر على نتائج الانتخابات. المرشحون والمرشحات الذين يحظون بتغطية إعلامية واسعة يكونون أكثر قدرة على إقناع الناخبين والناخبات، في حين يواجه المرشحون والمرشحات الآخرون صعوبة في إيصال رسائلهم للجمهور.

"عدم تكافؤ الفرص في الظهور الإعلامي يؤثر بشكل مباشر على نتائج الانتخابات."

مجموعة مركزة، ذكر، إقليم الشمال

الحاجة إلى التنظيم السياسي: لضمان عدالة المنافسة، يجب وضع لوائح أكثر صرامة لتنظيم الدعاية السياسية في وسائل الإعلام، بما يضمن منح جميع المرشحين والمرشحات فرصاً متساوية في الظهور الإعلامي. من الضروري أيضاً تعزيز الشفافية في تمويل الإعلانات الإعلامية، بحيث يتم مراقبة مصادر الإنفاق لضمان عدم استغلال المال السياسي في توجيه التغطية الإعلامية لصالح فئة معينة من المرشحين والمرشحات.

تلعب وسائل الإعلام والدعاية السياسية دوراً محورياً في الانتخابات الأردنية، لكنها في الوقت ذاته تساهم في زيادة تكاليف الحملات الانتخابية، مما يجعل المنافسة غير عادلة بين المرشحين والمرشحات. تعتمد الدعاية التقليدية على ميزانيات ضخمة، مما يمنح المرشحين والمرشحات الأثرياء ميزة غير عادلة، في حين أن وسائل التواصل الاجتماعي، رغم أنها أقل تكلفة، لا تزال تتطلب استثمارات مالية لضمان الوصول إلى الجمهور المستهدف.

لمواجهة هذه التحديات، من الضروري تبني إصلاحات تضمن عدالة الدعاية السياسية، مثل:

- وضع سقف مالي للإعلانات المدفوعة، سواءً في وسائل الإعلام التقليدية أو وسائل التواصل الاجتماعي.
- فرض لوائح تنظيمية على وسائل الإعلام لضمان منح جميع المرشحين والمرشحات فرصاً متساوية في الظهور الإعلامي.
- تشجيع المناظرات والبرامج الحوارية المجانية التي تتيح للمرشحين والمرشحات عرض برامجهم دون الحاجة إلى إنفاق مبالغ طائلة على الدعاية.

تعكس التكاليف المرتفعة للدعاية السياسية في الأردن أحد أكبر التحديات التي تواجه المرشحين والمرشحات، حيث تمنح الأموال والنفوذ المالي تأثيراً كبيراً على العملية الانتخابية. لتحقيق انتخابات أكثر نزاهة، يجب تعزيز الشفافية في التمويل الإعلامي، وتقليل تأثير المال السياسي، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين والمرشحات.

تعكس تكلفة السياسة في الأردن التداخل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تؤدي هذه التكاليف المرتفعة إلى الحد من مشاركة الفئات الأقل قدرة مالياً. يظل المال السياسي وغياب الرقابة الفعالة أحد أكبر التحديات التي تواجه العملية الديمقراطية في الأردن. من الضروري تبني سياسات تعزز الشفافية وتحد من تأثير المال على الانتخابات، بما يضمن تكافؤ الفرص لجميع المرشحين والمرشحات ويساهم في تعزيز نزاهة العملية الديمقراطية.

> "يجب تعزيز الشفافية في التمويل الإعلامي، وتقليل تأثير المال السياسي، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين والمرشحات."
>
> مقابلة أصحاب المصلحة، أنثى

الفصل الثالث:
مراحل التكلفة في العملية الانتخابية

تعتبر العملية الانتخابية في الأردن ذات تكلفة مالية مرتفعة تمر عبر عدة مراحل، حيث يتحمل المرشحون والمرشحات أعباء مالية منذ اللحظة التي يقررون فيها خوض الانتخابات وحتى ما بعد إعلان النتائج. تتفاوت التكاليف بين المرشحين والمرشحات تبعاً لعوامل متعددة، مثل الانتماء الحزبي، مستوى الدعم المالي، والقاعدة الاجتماعية التي يستند إليها المرشح أو المرشحة. ومع ذلك، تبقى هناك أربعة مراحل رئيسية تتطلب إنفاقاً مالياً مكثفاً وهي: مرحلة ما قبل الحملات الانتخابية، مرحلة الحملات الانتخابية، مرحلة يوم الانتخاب، ومرحلة ما بعد الانتخابات.

1. تكاليف ما قبل الحملات الانتخابية

قبل بدء الحملات الانتخابية رسمياً، يمر المرشحون والمرشحات بمرحلة تحضيرية تشمل التخطيط، بناء شبكة الدعم، والتجهيزات اللوجستية. تعتبر هذه المرحلة ضرورية لتحديد نطاق الحملة الانتخابية وضمان نجاحها لاحقاً، إلا أنها تتطلب استثمارات مالية لا يُستهان بها.

أ. التكاليف التنظيمية والاستعدادات

تشمل هذه التكاليف جميع الإجراءات اللوجستية والإدارية التي يتخذها المرشح أو المرشحة للتحضير لحملتهم، مثل:

- **رسوم تسجيل الترشح**: يتطلب تقديم طلب الترشح دفع رسوم معينة تحددها المنظومة التشريعية الانتخابية، وهي تختلف حسب نوع المقعد وطبيعة القائمة الانتخابية.

الفئة	المبلغ بالدينار الأردني	الوصف
القائمة المحلية – لكل مترشح	500	رسوم تسجيل
القائمة العامة – لكل قائمة	5,000	رسوم تسجيل
القائمة المحلية – لكل قائمة	500	تأمين لضمان الالتزام بأحكام الدعاية الانتخابية
القائمة العامة – لكل قائمة	2,000	تأمين لضمان الالتزام بأحكام الدعاية الانتخابية

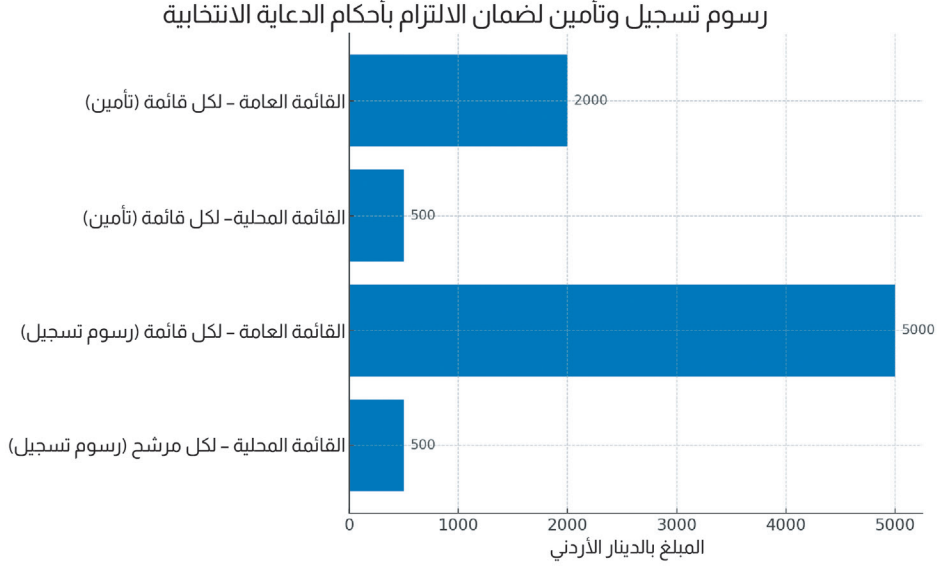

- **إعداد فريق الحملة:** يستعين المرشحون والمرشحات بمستشارين سياسيين، مديري حملات، ومتخصصين في الإعلام والعلاقات العامة، مما يضيف نفقات تشغيلية تتعلق بأجور هؤلاء الأفراد.

ب. تكاليف الدعاية الأولية وبناء شبكة الدعم

قبل الإعلان الرسمي عن الترشح، يبدأ العديد من المرشحين والمرشحات بحملات دعاية غير مباشرة لبناء سمعة سياسية وتعزيز علاقاتهم مع الناخبين والناخبات، مثل:

- **تنظيم لقاءات مع القواعد الشعبية:** يعقد المرشحون والمرشحات لقاءات مغلقة مع ممثلي العشائر، رجال الأعمال، ووجهاء المناطق، مما يستدعي تكاليف خاصة بالمواصلات، الضيافة، وهدايا رمزية أحياناً.
- **تنظيم الانتخابات العشائرية:** تعقد العديد من العائلات والعشائر انتخابات داخلية للإجماع على مرشحين ومرشحات لتمثيل هذه العائلات والعشائر في مختلف مناطق المملكة.
- **إنشاء شبكة دعم إلكترونية:** تتطلب هذه المرحلة إطلاق صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي، تمويل حملات رقمية مبدئية، وتوظيف فرق إدارة محتوى.
- **المساهمة في الأنشطة الاجتماعية:** ينخرط بعض المرشحين والمرشحات في دعم الفعاليات الخيرية أو الرياضية أو الثقافية لكسب تأييد الناخبين والناخبات، مما يفرض عليهم نفقات إضافية.

2. تكاليف الحملات الانتخابية

بمجرد دخول الحملة الانتخابية رسمياً، يواجه المرشحون والمرشحات مرحلة تتطلب أعلى مستويات الإنفاق، حيث يسعون للتأثير على الناخبين والناخبات من خلال الإعلانات، الفعاليات، وتنظيم اللقاءات الجماهيرية. في الأردن، يُسمح بالحملات الانتخابية من تاريخ قبول طلب الترشح رسمياً ويجب أن تنتهي قبل 24 ساعة من اليوم المحدد للاقتراع.

أ. تكاليف الإعلانات والدعاية

الإعلان السياسي هو من أكبر مصادر الإنفاق في الحملات الانتخابية، ويشمل:

- **الإعلانات التلفزيونية والإذاعية:** تعتبر الوسائل التقليدية مثل التلفزيون والإذاعة من أكثر الأدوات فاعلية في الوصول إلى جمهور واسع، لكنها تتطلب ميزانيات كبيرة.
- **وسائل التواصل الاجتماعي:** رغم أن الدعاية عبر الإنترنت قد تكون أقل تكلفة من الوسائل التقليدية، إلا أن الحملات المدفوعة على منصات مثل فيسبوك، إكس، إنستغرام، ويوتيوب تحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة لتحقيق تأثير ملموس.
- **المطبوعات واللافتات الإعلانية:** تشمل هذه الفئة طباعة البوسترات، توزيع المنشورات، ووضع اللافتات الكبيرة في الشوارع، والتي تستهلك جزءاً كبيراً من الميزانية.

ب. تكاليف الفعاليات والحملات الميدانية

تعتمد الحملات الناجحة على التفاعل المباشر مع الناخبين والناخبات من خلال الفعاليات الميدانية، والتي تتضمن:

- **المهرجانات الانتخابية:** تنظيم تجمعات جماهيرية تتطلب استئجار قاعات، أنظمة صوت، وتنظيم فعاليات ترفيهية لجذب الحضور.
- **الجولات الميدانية والزيارات:** يتنقل المرشحون والمرشحات بين القرى والمدن للقاء الناخبين والناخبات شخصياً، مما يتطلب نفقات على التنقل، الإقامة، وتكاليف الفرق المرافقة.
- **الوجبات والضيافة:** في بعض المناطق، يُتوقع من المرشحين والمرشحات توفير الولائم الكبيرة خلال اللقاءات الانتخابية، مما يضيف تكلفة كبيرة للحملة.

ج. تكاليف استئجار المقرات الانتخابية

يحتاج كل مرشح إلى مقر انتخابي رئيسي وقد يفتح مكاتب فرعية في المناطق المستهدفة، مما يضيف نفقات مثل:

- **إيجار المقرات:** يختلف حسب المنطقة، لكنه يمثل عبئاً مالياً كبيراً، خاصة في المدن الكبرى.
- **التجهيزات المكتبية والتقنية:** تشمل الحواسيب، الطابعات، الاتصالات، والمواد الترويجية.
- **الرواتب والمكافآت:** يتم توظيف أفراد لإدارة المقر، التنسيق مع الناخبين والناخبات، والإشراف على الحملة.

3. تكاليف يوم الانتخاب

تصل التكاليف إلى ذروتها في يوم الانتخابات، حيث يتطلب تنظيم العملية الانتخابية الكثير من المصاريف لضمان تمثيل المرشح بشكل فعال في المراكز الانتخابية.

أ. تكاليف المندوبين والمتابعين

يتعين على المرشحين والمرشحات توظيف مندوبين ومندوبات لضمان سير العملية الانتخابية وعدم حدوث تجاوزات أو تلاعب في الأصوات، مما يشمل:

- **أجور المندوبين والمندوبات:** يتم تعيين عشرات أو مئات المندوبين والمندوبات، وكل منهم يحصل على أجر مقابل عملهم في مراكز الاقتراع.
- **التدريب واللوازم:** يتطلب تجهيز المندوبين والمندوبات تدريباً مسبقاً، إلى جانب مواد مثل الهوية التعريفية والوثائق القانونية.

ب. تكاليف اللوجستيات والتنقلات

- **نقل الناخبين والناخبات:** في بعض المناطق، أصبح من التقليد أن يقوم المرشحون والمرشحات بترتيب وسائل نقل جماعية للناخبين والناخبات لضمان حضورهم إلى مراكز الاقتراع.

- **الفـرق الإداريـة:** تحتـاج الحمـلات إلـى فـرق لوجسـتية تنسـق بيـن المقـرات الانتخابيـة والمندوبيـن والمندوبـات، ممـا يضيـف تكاليـف تشـغيلية إضافيـة.

ج. ممارسات شراء الأصوات

رغـم أنهـا غيـر قانونيـة، لا تـزال ظاهـرة شـراء الأصـوات قائمـة ومكلفـة فـي بعـض السـياقات الانتخابيـة فـي الأردن. وتشـمل هـذه الممارسـات، يـوم الاقتـراع، تقديـم مبالـغ ماليـة أو هدايـا مقابـل التصويـت، ممـا يزيـد بشـكل كبيـر مـن نفقـات الحمـلات الانتخابيـة ويقـوّض نزاهـة العمليـة الانتخابيـة. وغالبـاً مـا تكـون هـذه التكاليـف غيـر قابلـة للتتبـع، لكنهـا معروفـة علـى نطـاق واسـع، وتصـب فـي مصلحـة المرشـحين ذوي القـدرات الماليـة الأكبـر. وتـؤدي هـذه الظاهـرة إلـى تشـويه إرادة الناخبيـن وتعزيـز ثقافـة سياسـية تقـوم علـى النفـوذ المالـي بـدلًا مـن البرامـج أو الكفـاءة.

4. التكاليف بعد الانتخابات

حتـى بعـد انتهـاء الانتخابـات، لا تتوقـف المصاريـف، حيـث تظـل هنـاك التزامـات ماليـة تتعلـق بالاسـتمرار فـي العمـل السياسـي.

أ. تكاليف الاستمرار في العمل السياسي

- **إدارة المكاتـب السياسـية:** يحتفـظ بعـض النـواب والنائبـات بمكاتـب لخدمـة ناخبيهـم وناخباتهـم، ممـا يتطلـب اسـتئجار مكاتـب، دفـع رواتـب الموظفيـن والموظفـات، وتمويـل الأنشـطة المجتمعيـة.

- **المشـاركة فـي الفعاليـات السياسـية:** يسـتمر بعـض النـواب والنائبـات فـي حضـور المؤتمـرات، الورشـات، والأنشـطة السياسـية، ممـا يتطلـب تغطيـة تكاليـف السـفر والإقامـة.

ب. التزامات النواب المالية تجاه قواعدهم الشعبية

- **تقديـم المسـاعدات الاجتماعيـة:** يتوقـع مـن بعـض النـواب والنائبـات تقديـم دعـم مالـي أو خدمـات للمجتمـع المحلـي بعـد نجاحهـم، مثـل التبرعـات للأنشـطة الخيريـة أو تمويـل مشـاريع محليـة.

- **دعـم مؤيديهـم السياسـيين:** يقـوم بعـض النـواب والنائبـات بتقديـم مكافـآت أو وعـود بالتوظيـف لمناصريهـم، ممـا يمثـل عبئـاً ماليـاً مسـتمراً.

تعكـس مراحـل التكلفـة والفسـاد فـي العمليـة الانتخابيـة مـدى التعقيـد المالـي الـذي يواجهـه المرشـحون والمرشـحات فـي الأردن. تبـدأ المصاريـف منـذ اللحظـة الأولـى للترشـح، وتتصاعـد خـلال الحملـة الانتخابيـة، وتصـل إلـى ذروتهـا يـوم الانتخـاب، ولا تنتهـي بعـد إعـلان النتائـج. هـذا الواقـع يجعـل مـن الضـروري تطويـر سياسـات تمويـل أكثـر عدالـة وشـفافية لضمـان تكافـؤ الفـرص بيـن المرشـحين والمرشـحات وتعزيـز نزاهـة العمليـة الديمقراطيـة.

الفصل الرابع:
مصادر التمويل وتأثيرها على الشفافية

تُعد مصادر تمويل الحملات الانتخابية في الأردن عاملًا رئيسياً يؤثر على نزاهة الانتخابات ومدى تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات. حيث أظهرت التقارير المالية للقوائم المترشحة للانتخابات تبايناً كبيراً في حجم الموارد المالية المتاحة لكل قائمة، مما أدى إلى اختلاف واضح في قدرتها على تنفيذ حملات انتخابية مؤثرة. ويطرح هذا التفاوت تساؤلات حول مدى التزام المرشحين والمرشحات بالإفصاح المالي، وآليات الرقابة على الإنفاق الانتخابي، وتأثير التمويل غير الرسمي على نزاهة العملية الانتخابية.

1. مصادر التمويل الرسمية (الدعم الحكومي، التمويل الحزبي)

يُفترض أن يكون التمويل الرسمي المقدم من الدولة أو الأحزاب السياسية أحد الأدوات التي تساهم في تحقيق العدالة بين المرشحين والمرشحات، إلا أن التقارير المالية كشفت عن محدودية هذا النوع من التمويل واعتماده بشكل أساسي على الأحزاب الكبيرة التي تملك قاعدة تمويل مستقرة.

أ. الدعم الحكومي للمرشحين والأحزاب

على الرغم من وجود دعم حكومي محدود سيوجه للقوائم الحزبية، إلا أن معظم القوائم المترشحة لم تتلقَّ أي تمويل حكومي. فجميع القوائم المترشحة مولت تشرحها بعدة طرق مختلفة أغلبها بالاعتماد على مساهماتهم الشخصية.

التحديات التي تواجه التمويل الحكومي

- لا يشمل جميع المرشحين والمرشحات، مما يخلق فجوة بين المرشحين والمرشحات الذين ستتلقى أحزابهم دعماً حكومياً وأولئك الذين يترشحون بشكل مستقل عن الأحزاب السياسية.
- محدودية الرقابة على كيفية استخدام هذا التمويل، مما قد يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف من الدعم الحكومي في تعزيز المنافسة العادلة.
- استمرار اعتماد المرشحين والمرشحات على مصادر تمويل أخرى، بما في ذلك التبرعات والتمويل الشخصي.

ب. التمويل الحزبي للمرشحين

تلعب الأحزاب السياسية دوراً محدوداً في دعم مرشحيها مالياً. حيث لم تظهر التقارير المالية وجود مساهمات كبيرة من الأحزاب في تمويل الحملات، باستثناء بعض الأحزاب، الذي أدرج مساهمات مالية من أعضائه ضمن بياناته.

أوجه القصور في التمويل الحزبي

- لا تغطي معظم الأحزاب نفقات حملات أعضائها وعضواتها بشكل كافٍ، مما يجعل المرشحين والمرشحات يعتمدون على التمويل الذاتي أو التبرعات.
- بعض الأحزاب الناشئة لا تمتلك موارد مالية كافية لدعم مرشحيها، مما يقلل من قدرتها على المنافسة.

2. التمويل الذاتي للمرشحين والمرشحات

يُعد التمويل الذاتي أحد أبرز مصادر تمويل الحملات الانتخابية، حيث أظهرت التقارير أن العديد من القوائم اعتمدت بشكل أساسي على مساهمات أعضائها وعضواتها لتمويل حملاتهم. على سبيل المثال، بلغت مساهمات أعضاء وعضوات قائمة حزب البناء والعمل أكثر من 60,000 دينار أردني، وهو ما يمثل المصدر الرئيسي لتمويل الحملة.

إيجابيات التمويل الذاتي

- يمنح المرشحين والمرشحات استقلالية أكبر ويقلل من تأثير الجهات الخارجية على قراراتهم بعد الفوز.
- يعكس جدية المرشحين والمرشحات واستعدادهم للاستثمار في حملاتهم الانتخابية.

سلبيات التمويل الذاتي

- يُحدّ من فرص المرشحين الشباب والنساء الذين لا يمتلكون موارد مالية كافية للمنافسة.
- يؤدي إلى بيئة انتخابية غير متكافئة، حيث يكون المرشحون والمرشحات الأثرياء في وضع أفضل من الناحية التنافسية.

3. التمويل من القطاع الخاص ورجال الأعمال

تُظهر التقارير المالية التي قدمتها القوائم المترشحة للهيئة المستقلة للانتخاب أن بعض القوائم حصلت على تمويل من أفراد أو جهات خاصة، مما يطرح تساؤلات حول تأثير المصالح الخاصة على الاستقلالية السياسية للمرشحين بعد الانتخابات. على سبيل المثال، سجلت العديد من القوائم تبرعات بقيم مختلفة، لكن لم يتم تحديد هوية الجهة المتبرعة في التقرير.

أثر التمويل الخاص على العملية الانتخابية

- قد يخلق تضارب مصالح بين المرشحين والمرشحات والجهات الداعمة لهم، مما يؤثر على استقلالية القرارات السياسية.
- يمنح المرشحين والمرشحات المدعومين من جهات خاصة ميزة تنافسية غير عادلة، مما يؤدي إلى احتكار السلطة من قبل فئات معينة.
- غياب الشفافية حول مصادر هذه الأموال قد يثير شكوكاً حول شرعيتها.

4. التمويل غير الرسمي وتأثيره على النزاهة الانتخابية

أظهرت بعض التقارير المالية التي قدمتها القوائم المترشحة أن هناك نفقات تم تسجيلها خارج الحسابات البنكية الرسمية، مما يشير إلى إمكانية وجود تمويل غير موثق أو غير رسمي. على سبيل المثال، يتم ذكر بند «مصاريف عامة ومتفرقة» في العديد من تقارير الحسابات الختامية المنشورة على موقع الهيئة المستقلة للانتخاب، دون تحديد تفاصيل دقيقة حول أوجه إنفاقه، مما يفتح الطريق أمام الفساد الانتخابي.

أشكال التمويل غير الرسمي

- شراء الأصوات بشكل مباشر أو غير مباشر عبر تقديم مساعدات مالية أو عينية للناخبين والناخبات.
- استخدام شبكات العلاقات الشخصية والعشائرية لتمويل الحملات بطرق غير موثقة.
- تلقي دعم مالي من جهات خارجية دون الإفصاح عنها في البيانات المالية.

آثار التمويل غير الرسمي

- يضر بنزاهة الانتخابات ويؤثر على تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات.
- قد يؤدي إلى زيادة الفساد السياسي عبر التزامات مالية غير مشروعة بين المرشحين والمرشحات والجهات المانحة.
- يُضعف ثقة الناخبين والناخبات في العملية الديمقراطية، حيث تصبح الأموال عاملًا حاسماً في تحديد الفائزين والفائزات.

5. مدى الالتزام بالشفافية والإفصاح المالي

رغم وجود نصوص قانونية تلزم القوائم المترشحة بالإفصاح عن مصادر تمويلها ونفقاتها، إلا أن عدداً من القوائم (60٪ من القوائم المترشحة) لم تسلم تقاريرها المالية وكذلك بعض التقارير المالية أظهرت وجود نفقات غير موثقة بالكامل، ما يشير إلى ضعف آليات الرقابة المالية.

نقاط ضعف في الإفصاح المالي

- بعض القوائم لم تقدم تفاصيل كافية عن مصادر تمويلها، مما يثير تساؤلات حول مدى التزامها بمعايير الشفافية.
- لم يتم تحديد بعض النفقات بشكل دقيق، حيث تم إدراجها تحت بنود عامة مثل «مصاريف متفرقة» دون توضيح تفاصيلها.
- لم يتم تسجيل جميع التبرعات والمساهمات في بعض القوائم، مما قد يشير إلى وجود تمويل غير معلن.

الإصلاحات المطلوبة لتعزيز الشفافية

- فرض قيود أكثر صرامة على التمويل غير الرسمي وتفعيل العقوبات على المخالفين.
- إلزام القوائم المترشحة بالإفصاح عن جميع مصادر تمويلها بشكل تفصيلي، مع تحديد الجهات المتبرعة.
- تعزيز الرقابة المالية عبر إنشاء لجان مستقلة تتابع إنفاق الحملات الانتخابية وترصد أي مخالفات.

تؤكد البيانات المستخلصة من التقارير المالية أن هناك تفاوتاً كبيراً في مصادر تمويل الحملات الانتخابية، مما يؤثر على نزاهة الانتخابات ويُضعف من تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات. بينما يعتمد بعض المرشحين والمرشحات على التمويل الذاتي، يستفيد آخرون من دعم الأحزاب أو التبرعات الخاصة، في حين يبقى التمويل غير الرسمي تحدياً رئيسياً يُضعف شفافية العملية الانتخابية.

لضمان انتخابات أكثر نزاهة، يجب على الجهات المختصة تعزيز آليات الإفصاح المالي، ووضع ضوابط أكثر صرامة على مصادر التمويل، والعمل على تقليل تأثير المال السياسي على الانتخابات، مما يضمن بيئة تنافسية أكثر عدالة لجميع المرشحين والمرشحات.

الفصل الخامس:
المرأة والشباب في السياسة وتأثير التكلفة

تمثل مشاركة المرأة والشباب في العملية السياسية أحد أهم عناصر بناء ديمقراطية أكثر شمولية وتمثيلًا لمختلف فئات المجتمع. ومع ذلك، فإن العوائق المالية تُعدّ من أكبر التحديات التي تواجه هاتين الفئتين عند الترشح للانتخابات. تؤثر التكاليف العالية للحملات الانتخابية على قدرة المرأة والشباب على خوض الانتخابات والمنافسة فيها، مما يؤدي إلى تمثيل غير عادل للفئات الأقل حظاً في الهيئات المنتخبة. هذا الفصل سيتضمن العقبات المالية التي تواجه المرأة والشباب، وكيف يؤثر غياب التمويل على التمثيل السياسي العادل، بالإضافة إلى استعراض بعض التجارب الناجحة التي تمكنت من تجاوز هذه التحديات.

في الانتخابات النيابية لعام 2024 في الأردن، لم يُنتخب سوى 27 امرأة لعضوية مجلس النواب، منهن 18 فزن من خلال المقاعد المخصصة للنساء في الدوائر المحلية، و3 انتُخبن على القائمة العامة. أما تمثيل الشباب، فلم يتجاوز 6 نواب تقل أعمارهم عن 35 عاماً، توزّعوا بالتساوي بين القائمة العامة والدوائر المحلية. وتُظهر هذه الأرقام حجم الحواجز البنيوية والمالية التي لا تزال تحدّ من المشاركة السياسية الفاعلة للنساء والشباب، رغم أهميتهم الديموغرافية والاجتماعية.

1. العقبات المالية أمام مشاركة المرأة في الانتخابات

على الرغم من الجهود التي بُذلت لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة، إلا أن العوائق المالية لا تزال تشكل حاجزاً كبيراً أمام دخولها في المنافسة الانتخابية. إذ تُظهر البيانات المستمدة من التقارير المالية للقوائم الانتخابية أن النساء المرشحات يواجهن صعوبات في تأمين التمويل اللازم لحملاتهن مقارنةً بالرجال.

ضعف الموارد المالية والدعم المالي للمرشحات: تشير تقارير القوائم الانتخابية إلى أن العديد من المرشحات يعتمدن على التمويل الذاتي بسبب غياب الدعم المالي الكافي من الأحزاب السياسية أو من الجهات المانحة. فعلى سبيل المثال، في بعض القوائم الانتخابية المترشحة على مستوى الدوائر المحلية، كانت مساهمات المرشحات في تمويل الحملات أقل بكثير من نظرائهن الذكور، مما جعل قدرتهن على تنفيذ حملات إعلانية أو تنظيم فعاليات ميدانية محدودة جداً.

عزوف القطاع الخاص عن دعم المرشحات: يُظهر تحليل تقارير الحسابات الختامية للقوائم والمنشورة على موقع الهيئة المستقلة للانتخاب أن القطاع الخاص يميل إلى تمويل المرشحين الذكور أكثر من النساء وهو جزء من التمييز المجتمعي، حيث يُنظر إلى المرشحين الرجال على أنهم أكثر قدرة على الفوز وبالتالي تحقيق مصالح الداعمين الماليين. هذا يؤدي إلى تفاوت كبير في فرص المرشحات في الوصول إلى الموارد المالية التي تتيح لهن المنافسة بفعالية.

تأثير العادات والتقاليد على تمويل المرشحات: في بعض المناطق، لا تزال العادات والتقاليد تُقيّد مشاركة المرأة في السياسة، حيث يُنظر إلى الترشح النسائي على أنه أمر غير مقبول اجتماعياً، مما يجعل النساء أقل قدرة على جذب التبرعات والدعم من المجتمع المحلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض العائلات تعارض دعم النساء مالياً لخوض الانتخابات، مما يحدّ من إمكانية تمويل حملاتهن.

"ينظر إلى الترشح النسائي على أنه أمر غير مقبول اجتماعياً، مما يجعل النساء أقل قدرة على جذب التبرعات والدعم."

مجموعة مركزة، أنثى، إقليم الوسط

التحديات المتعلقة بالإنفاق على الحملات: نظراً لمحدودية الموارد المالية، تجد المرشحات صعوبة في تغطية تكاليف الحملات الانتخابية مثل:

- الإعلانات الإعلامية والمطبوعات الانتخابية.
- استئجار المقرات الانتخابية وتنظيم الفعاليات الجماهيرية.
- تكاليف التنقل واللوجستيات التي تُعدّ ضرورية للوصول إلى مختلف شرائح الناخبين.

2. العوائق الاقتصادية أمام الشباب في الترشح والمنافسة

الشباب وبشكل أساسي دون سن 35 سنة هم مستقبل أي عملية ديمقراطية، لكنهم يواجهون تحديات اقتصادية كبيرة تمنعهم من الترشح والمنافسة بفعالية. إذ أن أغلب الشباب يعانون من نقص في الموارد المالية، مما يجعل من الصعب عليهم تحمل تكاليف الحملات الانتخابية.

قلة الدخل الشخصي وصعوبة تأمين التمويل: بما أن نسبة كبيرة من الشباب يعانون من البطالة أو يعملون في وظائف ذات دخل منخفض، فإنهم يجدون صعوبة في تمويل حملاتهم الانتخابية بأنفسهم. تشير التقارير المالية إلى أن الشباب المرشحين في العديد من القوائم لم يتمكنوا من تأمين التمويل اللازم، مما دفع بعضهم إلى الترشح بشكل رمزي دون القدرة على تنفيذ حملات انتخابية فعالة.

نقص الدعم الحزبي والسياسي للشباب: تعاني الأحزاب السياسية من نقص في الدعم المالي للمرشحين الشباب، حيث تفضل العديد من الأحزاب ترشيح شخصيات معروفة ذات خلفيات اقتصادية قوية، مما يجعل الشباب خارج حسابات التمويل الحزبي. ونتيجة لذلك، يجد المرشحون الشباب أنفسهم مجبرين على الاعتماد على التمويل الذاتي أو البحث عن تمويل من مصادر خاصة قد لا تكون متاحة لهم بسهولة.

"يجد المرشحون الشباب أنفسهم مجبرين على الاعتماد على التمويل الذاتي."

مجموعة مركزة، ذكر، إقليم الوسط

صعوبة الوصول إلى جهات التمويل الخاصة: يُفضل القطاع الخاص دعم المرشحين المخضرمين الذين يعتقدون أنهم قادرون على تحقيق مصالحهم بعد الفوز، مما يجعل الشباب في وضع غير متكافئ عندما يتعلق الأمر بالحصول على التمويل، وهذا يظهر في تقارير الحسابات الختامية للقوائم والمنشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب.

3. تأثير غياب التمويل على التمثيل العادل للفئات الأقل حظاً

يؤدي غياب التمويل الكافي للمرأة والشباب إلى انخفاض مستوى تمثيلهم في المجالس المنتخبة، مما يؤثر بشكل مباشر على القرارات السياسية والتشريعات التي يمكن أن تعكس مصالحهم واحتياجاتهم.

انخفاض عدد المرشحين والمرشحات من الفئات الأقل حظاً: أظهرت الإحصائيات أن نسبة النساء والشباب الذين تمكنوا من الترشح بشكل جاد في الانتخابات كانت أقل مقارنةً بالفئات الأخرى، بسبب العوائق المالية. كما أن العديد من المرشحين والمرشحات اضطروا إلى الانسحاب من المنافسة بسبب عدم توفر الدعم المالي الكافي.

التأثير على جودة التمثيل السياسي: بما أن الفئات القادرة على تمويل حملاتها الانتخابية هي التي تحظى بفرص أكبر للفوز، فإن المجالس المنتخبة تصبح ممثلة بشكل غير عادل للمجتمع، مما يؤدي إلى تغييب قضايا الشباب والمرأة عن الأجندات السياسية.

4. نماذج وتجارب ناجحة في مواجهة العقبات المالية

على الرغم من التحديات، نجحت بعض المبادرات في دعم المرأة والشباب سياسياً من خلال توفير موارد مالية بديلة لهم.

مبادرات الدعم المجتمعي للنساء: تمكنت بعض النساء المرشحات من الحصول على تمويل حملاتهن عبر حملات تمويل جماعي ودعم مجتمعي، حيث قام الناخبون والناخبات في بعض المناطق بجمع التبرعات لدعم المرشحات اللواتي يمثلن قضاياهم.

برامج المنظمات غير الحكومية: بعض المنظمات قدمت دعماً للمرشحين الشباب والنساء، مما ساعدهم على تنفيذ حملات انتخابية أكثر كفاءة، ومن أبرز هذه المبادرات:

- برامج تدريب النساء على إدارة الحملات الانتخابية.
- مبادرات لدعم الشباب من خلال توفير الدعم لتنفيذ حملات انتخابية.

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كبديل أقل تكلفة: تمكن بعض الشباب من تنفيذ حملات انتخابية ناجحة من خلال التركيز على وسائل التواصل الاجتماعي بدلًا من الحملات التقليدية المكلفة، مما ساعدهم على الوصول إلى جمهور واسع بتكاليف أقل.

تمثل العقبات المالية تحدياً كبيراً أمام المرأة والشباب في السياسة الأردنية، مما يؤثر بشكل مباشر على مستوى تمثيلهم في المجالس المنتخبة. وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات التي ساعدت على تقليل هذه العوائق، إلا أن هناك حاجة إلى إصلاحات شاملة لتعزيز الدعم المالي للفئات الأقل حظاً، وضمان بيئة انتخابية أكثر عدالة. يتطلب ذلك سياسات جديدة مثل تمويل حكومي مستدام، تعزيز الشفافية في الإنفاق الانتخابي، وإنشاء برامج دعم مالي تتيح لجميع الفئات المشاركة في العملية الديمقراطية دون عوائق مالية.

الفصل السادس:
انعكاسات تكلفة السياسة على العملية الديمقراطية

تشـكل التكاليـف المرتفعـة للعمليـة السياسـية فـي الأردن عائقـاً رئيسـياً أمـام تحقيـق ديمقراطيـة عادلـة وشـاملة. حيث تؤثر تكلفة الترشح والإنفاق على الحملات الانتخابية بشكل مباشر على نزاهة الانتخابـات، وتكافـؤ الفـرص بيـن المرشـحين والمرشـحات، ومسـتوى تمثيـل الفئـات المختلفـة داخـل المؤسسـات المنتخبـة. إلـى جانـب ذلـك، يـؤدي تأثيـر المـال السياسـي إلـى تعزيـز الفسـاد السياسـي، وإضعـاف المسـاءلة، وتقويـض ثقـة المواطنيـن والمواطنـات فـي النظـام الانتخابـي.

1. تأثير التكاليف المرتفعة على عدالة العملية الانتخابية

عـدم تكافـؤ الفـرص بيـن المرشـحين والمرشـحات: تعنـي التكاليـف المرتفعـة للحمـلات الانتخابيـة أن المرشـحين والمرشـحات الذيـن يمتلكـون مـوارد ماليـة أكبـر أو لديهـم داعمـون ماليـون أقويـاء يتمتعـون بفـرص أكبـر للفـوز، بينمـا يواجـه المرشـحون والمرشـحات المسـتقلون، والشـباب، والنسـاء تحديـات كبيـرة فـي تمويـل حملاتهـم. وتشـير التقاريـر الماليـة للانتخابـات الأخيـرة إلـى أن بعـض القوائـم الانتخابيـة أنفقـت عشـرات الآلاف مـن الدنانيـر علـى الدعايـة الانتخابيـة، بينمـا كانـت ميزانيـات قوائـم أخـرى محـدودة للغايـة، ممـا انعكـس علـى قدرتهـا علـى الوصـول إلـى الناخبيـن والناخبـات.

تقليـل فـرص المرشـحين والمرشـحات المسـتقلين والأقـل حظـاً: يجـد المرشـحون والمرشـحات المسـتقلون صعوبـة فـي منافسـة الأحـزاب الكبيـرة أو المرشـحين والمرشـحات الذيـن يحظـون بدعـم القطـاع الخـاص أو شـبكات المصالـح. حيـث تعتمـد الحمـلات الانتخابيـة المكلفـة علـى وسـائل إعلاميـة وإعلانيـة يصعـب علـى المرشـحين والمرشـحات ذوي المـوارد المحـدودة تحملهـا، ممـا يجعلهـم أقـل قـدرة علـى التأثيـر علـى الـرأي العـام.

التأثير على نزاهـة الانتخابـات: عندمـا تصبـح السياسـة لعبـة يسـيطر عليهـا المـال، تتراجـع قيمـة البرامـج السياسـية والأفـكار أمـام القـدرة علـى تمويـل الحمـلات الإعلانيـة وحشـد الناخبيـن والناخبـات بالوسـائل الماديـة. فـي بعـض الحـالات، يـؤدي ارتفـاع التكلفـة إلـى تفشـي ممارسـات غيـر قانونيـة مثـل شـراء الأصـوات أو تقديـم وعـود ماليـة واجتماعيـة للناخبيـن والناخبـات مقابـل دعـم المرشـحين والمرشـحات.

2. العلاقة بين تكلفة السياسة والفساد السياسي

الحاجـة إلـى اسـتعادة التكاليـف بعـد الفـوز: يجـد العديـد مـن النـواب أنفسـهم تحـت ضغـط لاسـتعادة الأمـوال التـي أنفقوهـا خـلال حملاتهـم الانتخابيـة، ممـا يجعلهـم عرضـة لتقديـم تنـازلات لصالـح الجهـات التـي دعمتهـم ماليـاً. حيـث تشـير بعـض تقاريـر مراقبـة الانتخابـات الأردنيـة إلـى أن عـدداً مـن البرلمانييـن ينخرطـون فـي ممارسـات مثـل منـح الامتيـازات لجهـات معينـة، أو التصويـت لصالـح قوانيـن تخـدم جهـات محـددو مقابـل الحصـول علـى دعـم مسـتمر.

المـال السياسـي وتأثيـره علـى اسـتقلالية القـرارات السياسـية: عندمـا يعتمـد المرشـحون والمرشـحات علـى الجهـات الخاصـة أو جهـات سياسـية لتمويـل حملاتهـم، فإنهـم يصبحـون مدينيـن لهـم بعـد الفـوز، ممـا قـد يؤثـر علـى قراراتهـم داخـل مجلـس النـواب. حيـث تـؤدي هـذه العلاقـة إلـى انحـراف السياسـات العامـة عـن المصلحـة العامـة لتصـب فـي صالـح الجهـات الممولـة، وهـو مـا يتعـارض مـع مبـادئ الشـفافية والمسـاءلة.

تعزيز شبكات الفساد داخل النظام البرلماني: ارتفاع تكاليف الترشح يجبر بعض المرشحين والمرشحات على اللجوء إلى مصادر تمويل غير مشروعة، مثل الأموال غير المعلنة، مما يعزز من شبكات الفساد داخل المجالس المنتخبة. فكلما زادت كلفة الترشح، زادت احتمالية أن يكون الفائزون مدينين لجهات معينة أو مضطرين لاستخدام نفوذهم السياسي لتعويض التكاليف المالية الباهظة.

3. تأثير المال السياسي على أداء البرلمانيين والمساءلة

ضعف المساءلة السياسية: عندما يكون المال هو العامل الحاسم في الانتخابات، فإن النائب أو النائبة يصبحون أقل اهتماماً بمساءلة الحكومة أو الدفاع عن مصالح ناخبيهم وناخباتهم، وأكثر ميلًا للحفاظ على علاقاتهم مع مموليه لضمان استمرار الدعم في المستقبل. وهذا يؤدي إلى ضعف الرقابة البرلمانية وغياب التشريعات التي تصب في مصلحة المواطنين والمواطنات.

التركيز على المصالح الخاصة بدلًا من القضايا الوطنية: في بعض الحالات، يصبح النواب أكثر انشغالًا بخدمة الجهات التي مولت حملاتهم بدلًا من العمل على تحقيق أجندات سياسية وطنية.

تأثير المال السياسي على الأداء البرلماني: بما أن بعض النواب يصلون إلى البرلمان بفضل الدعم المالي وليس بناءً على برامجهم السياسية، فإن أدائهم داخل المجلس يكون ضعيفاً.

4. كيف تؤثر التكاليف على الثقة في النظام الانتخابي

فقدان ثقة المواطنين والمواطنات بالانتخابات: عندما تصبح الانتخابات مرهونة بالمال السياسي، يشعر المواطنون والمواطنات بأن العملية الديمقراطية لم تعد تعكس إرادتهم الحقيقية، بل أصبحت خاضعة لنفوذ الفئات القادرة على تمويل حملاتها الانتخابية. هذا يؤدي إلى فقدان الثقة في الانتخابات كآلية للتغيير السياسي، وقد يساهم في زيادة معدلات العزوف عن التصويت.

تعزيز الشعور بالتمييز السياسي والاجتماعي: يشعر الشباب، والنساء، والفئات ذات الدخل المنخفض بأن النظام الانتخابي غير مصمم لتمكينهم، مما يدفعهم إلى فقدان الاهتمام بالمشاركة في الحياة السياسية. حيث ظهر أن نسبة كبيرة من الشباب يرون أن الترشح للانتخابات أمر مستحيل دون دعم مالي كبير، مما يقلل من مشاركتهم الفعلية في العمل السياسي.

تشكل التكاليف المرتفعة للعملية السياسية في الأردن عقبة رئيسية أمام تحقيق ديمقراطية حقيقية وعادلة. حيث يؤدي ارتفاع تكلفة الحملات الانتخابية إلى تعزيز عدم تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات، وزيادة النفوذ المالي في السياسة، وتعزيز الفساد، وإضعاف المساءلة البرلمانية. كما أن تأثير المال السياسي على أداء البرلمانيين والبرلمانيات يؤدي إلى تراجع جودة العمل التشريعي، وزيادة الفجوة بين المواطنين والمواطنات وممثليهم. فالحد من تأثير المال في السياسة هو مفتاح تعزيز الديمقراطية، وضمان انتخابات نزيهة، وبناء ثقة المواطنين والمواطنات في النظام الانتخابي.

لمواجهة هذه التحديات، من الضروري تبني سياسات إصلاحية مثل:

- فرض سقف صارم على الإنفاق الانتخابي لضمان تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين والمرشحات.
- تعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية من خلال إلزام المرشحين والمرشحات بالكشف عن مصادر تمويلهم.
- تشديد الرقابة على المال السياسي بعد الانتخابات لمنع تأثير الممولين على السياسات العامة.

الفصل السابع:
التكلفة المالية لانتخابات مجلس النواب 2024

تشكل الانتخابات النيابية محطة سياسية ومالية بالغة الأهمية، إذ تتطلب من القوائم المترشحة موارد مالية كبيرة لتغطية نفقات الحملات الانتخابية. وتكشف البيانات المالية التي جُمعت من القوائم الانتخابية المترشحة لانتخابات مجلس النواب الأردني لعام 2024 عن تفاوت كبير في الإنفاق، يتفاوت باختلاف نوع الدائرة (محلية أو عامة) وحجم الحملة، مما يثير تساؤلات حول تكافؤ الفرص والشفافية المالية في العملية الانتخابية.

عم فريق التقرير على تحليل البيانات المالية الواردة في الحسابات الختامية للقوائم المترشحة لانتخابات مجلس النواب 2024 بنوعيها القوائم المترشحة في الدوائر المحلية والقوائم الحزبية المترشحة في الدائرة العامة لانتخابات 2024 والتي نشرتها الهيئة المستقلة للانتخاب.

1. تقارير الحسابات الختامية

يبين الجدول التالي أعداد القوائم التي تقدمت بتقارير الحسابات الختامية للهيئة المستقلة للانتخاب وتم نشرها عبر الموقع الإلكتروني للهيئة (لغاية تاريخ إعداد الدراسة).

الدائرة الانتخابية	عدد القوائم المترشحة	عدد القوائم التي قدمت تقرير الحسابات الختامية
الدائرة الأولى لمحافظة اربد	12	4
الدائرة الثانية لمحافظة اربد	11	4
عجلون	7	2
جرش	8	4
المفرق	6	2
الدائرة الأولى لمحافظة العاصمة	10	3
الدائرة الثانية لمحافظة العاصمة	9	3
الدائرة الثالثة لمحافظة العاصمة	13	5
الزرقاء	11	4
البلقاء	11	2
مادبا	10	2
الكرك	17	3
الطفيلة	11	2
معان	6	5
العقبة	8	3
دائرة بدو الشمال	7	4
دائرة بدو الوسط	9	0
دائرة بدو الجنوب	5	2
الدائرة العامة	25	25
المجموع	197	79

عدد القوائم التي قدمت تقرير الحسابات الختامية مقارنة مع عدد القوائم المترشحة

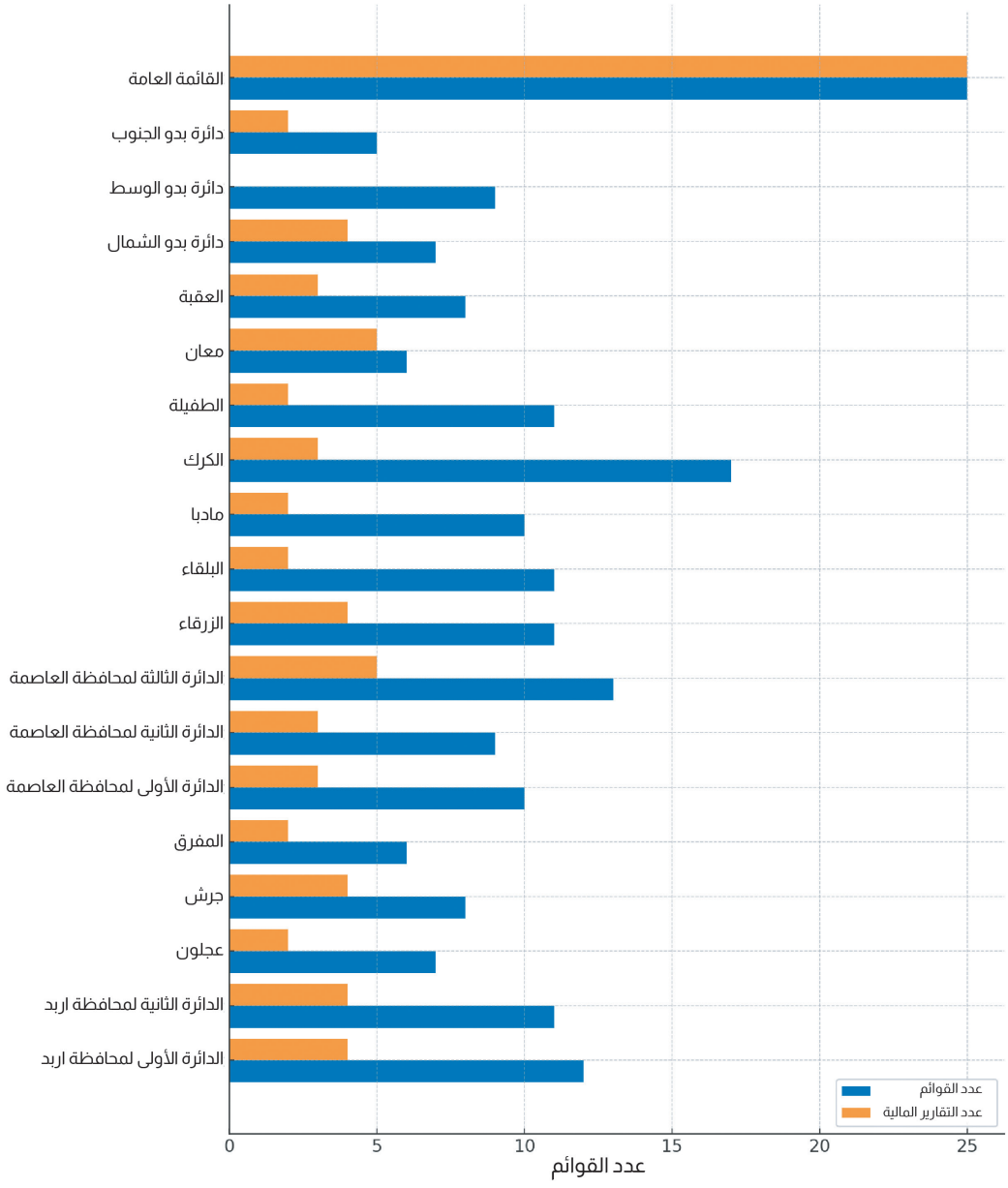

ويظهر من خلال الجدول أن 54 قائمة محلية فقط تقدمت بتقرير الحسابات الختامية وتم نشره على الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب أي بنسبة 31.4٪ فيما قدمت جميع القوائم الحزبية المترشحة على الدائرة العامة تقرير الحسابات الختامية أي بنسبة 100٪.

2. إجمالي الإيرادات والنفقات

الدائرة الانتخابية	الإيرادات (دينار أردني)			النفقات (دينار أردني)
	مساهمات أعضاء القائمة	تبرعات ومساهمات أخرى	مجموع الإيرادات الكلي	
الدوائر المحلية	927,051	132,980	1,060,031	1,035,650
الدائرة العامة	2,670,997	677,704	3,348,701	3,633,414
المجموع	3,598,048	810,684	4,408,732	4,669,064

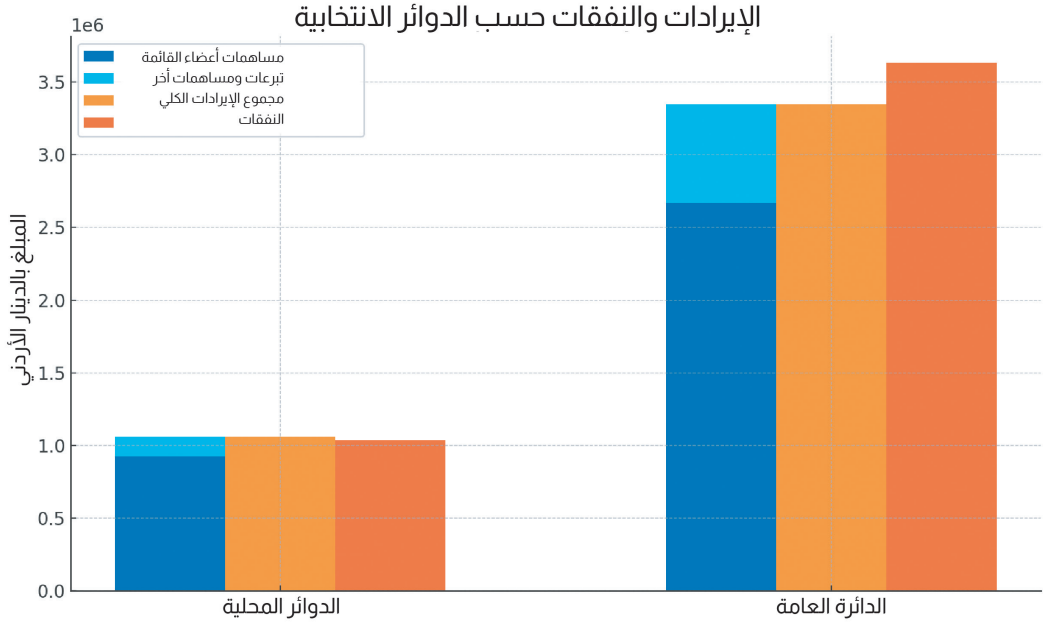

تُظهر البيانات أن الموارد الرئيسية للقوائم الانتخابية توزعت بين مساهمات أعضاء وعضوات القائمة والتي شكّلت المصدر الأساسي للتمويل وكذلك تبرعات ومساهمات إضافية وكانت أقل حضوراً ومحدودة مقارنة بمساهمات الأعضاء في كل قائمة.

أما الإنفاق فقد توزّع على بنود مختلفة، أبرزها نفقات المقرات الانتخابية والدعاية والإعلان والبنية الإلكترونية للحملة الانتخابية (موقع إلكتروني أو إعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي) والنقل والمواصلات والضيافة ومصاريف عقد الاجتماعات ومصاريف يوم الاقتراع والأتعاب المهنية وأجور فريق الحملة ومصاريف بنكية ورسوم حكومية، بالإضافة إلى بند نفقات متفرقة.

3. توزيع النفقات

البند	الدوائر المحلية	الدائرة العامة	المجموع (الدينار الأردني)
نفقات مقرات انتخابية	255,210	789,826	1,045,036
دعاية وإعلان وطباعة	300,411	1,429,495	1,729,906
الحملة الإلكترونية	24,085	99,006	109,556
اللافتات والأرمات	10,550	99,006	109,556
نقل ومواصلات ولوجستية	33,193	181,292	214,485
ضيافة	20,493	45,515	66,008
يوم اقتراع	133,573	34,707	168,280
أتعاب مهنية	23,349	306,113	329,462
مصاريف اجتماعات	79,855	79,266	159,121
مصاريف بنكية	180	338	518
عامة ومتفرقات	34,951	237,496	272,447
رسوم حكومية	119,800	123,910	243,710
المجموع	1,035,650	3,633,414	4,669,064

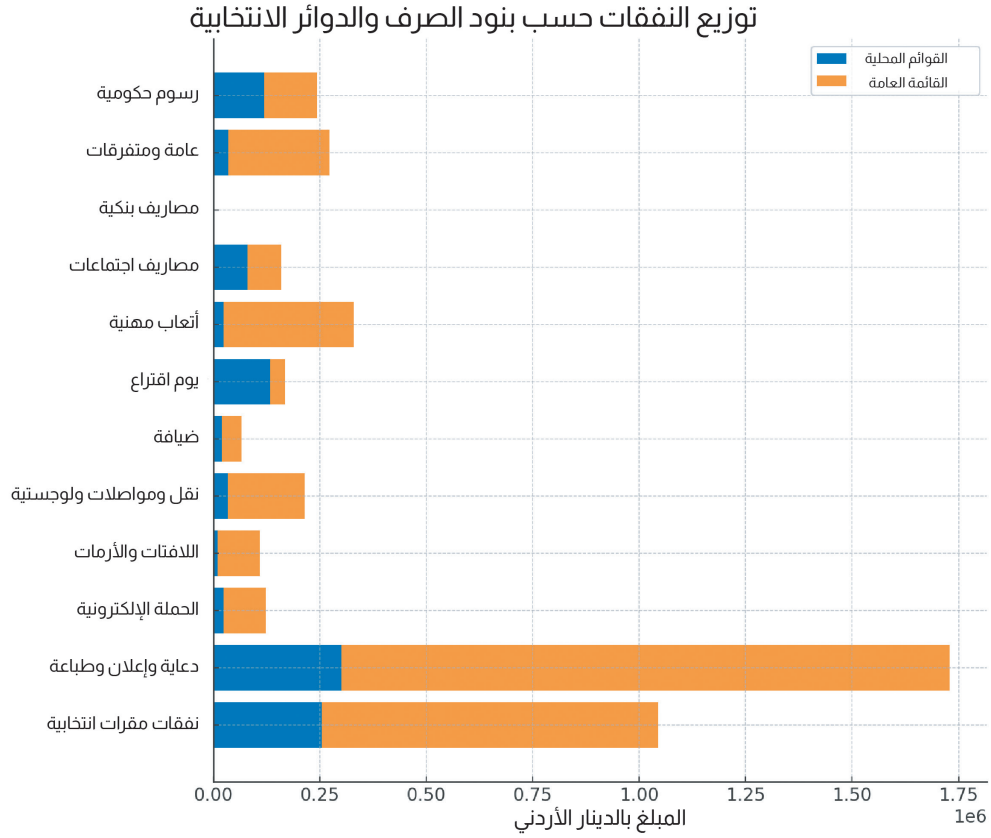

4. متوسط الإيرادات والنفقات حسب نوع الدائرة

يبين الجدول التالي متوسط الإيرادات والنفقات لكل من الدوائر المحلية والدائرة العامة، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار بانه لا يمكن احتساب متوسط لتكلفة الحملة الانتخابية لكل دائرة انتخابية لعدم وجود تقارير مالية كافية لكل الدوائر المحلية وعدم شمولية هذه التقارير على كافة الإيرادات والنفقات الفعلية لكل القوائم.

أما فيما يتعلق بالدائرة العامة، فبلغ متوسط الإيرادات للقوائم ما يقار 258 ألف دينار أردني فيما كانت متوسط النفقات للقوائم هو 280 ألف دينار أردني.

الدائرة الانتخابية	الإيرادات	النفقات
الدوائر المحلية	19,630 دينار أردني	19,179 دينار أردني
الدائرة العامة	133,948 دينار أردني	145,337 دينار أردني

5. أعلى القوائم إيراداً وإنفاقاً

الجدول التالي يبين أعلى ثلاث قوائم في كل من الدوائر المحلية والدائرة العامة من حيث مساهمات أعضاء وعضوات القائمة في الإيرادات.

الدائرة الانتخابية	اسم القائمة	الإيرادات من مساهمات أعضاء القائمة
الدوائر المحلية	قائمة العدالة (اربد الأولى)	100,000 دينار أردني
الدوائر المحلية	قائمة الهمة (عمان الأولى	91,657 دينار أردني
الدوائر المحلية	قائمة حزب جبهة العمل الإسلامي (عمان الثانية)	65,700 دينار أردني
الدائرة العامة	حزب الميثاق	450,000 دينار أردني
الدائرة العامة	حزب رؤية	326,982 دينار أردني
الدائرة العامة	حزب تقدم	280,000 دينار أردني

الإيرادات من مساهمات أعضاء وعضوات القائمة حسب الدوائر الانتخابية

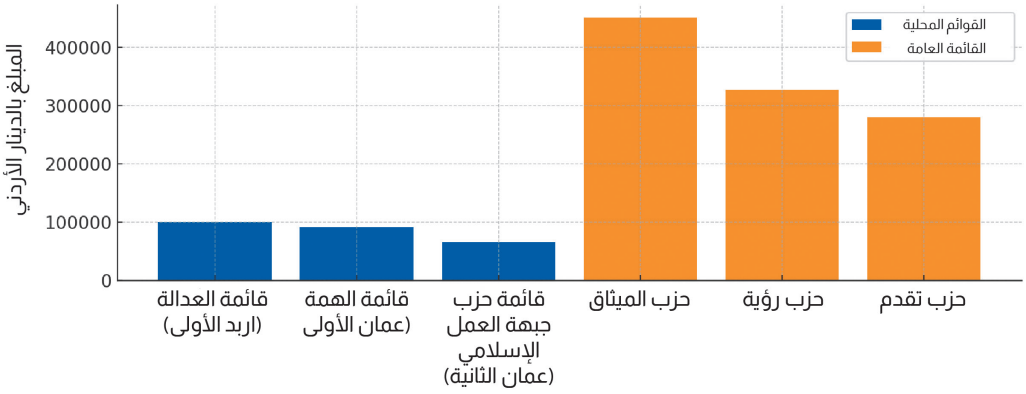

الجدول التالي يبين أعلى ثلاث قوائم في كل من الدوائر المحلية والدائرة العامة من حيث التبرعات والمساهمات التي حصلت عليها.

الدائرة الانتخابية	اسم القائمة	الإيرادات من مساهمات أعضاء القائمة
الدوائر المحلية	حزب جبهة العمل الإسلامي (عمان الثالثة)	29,237 دينار أردني
الدوائر المحلية	النخيل (الكرك)	28,000 دينار أردني
الدوائر المحلية	تقدم (اربد الثانية)	20,000 دينار أردني
الدائرة العامة	تحالف التيار الديمقراطي	258,401 دينار أردني
الدائرة العامة	الاتحاد الوطني	199,090 دينار أردني
الدائرة العامة	التحالف القومي الديمقراطي	57,288 دينار أردني

الإيرادات من مساهمات أعضاء وعضوات القائمة حسب الدوائر الانتخابية

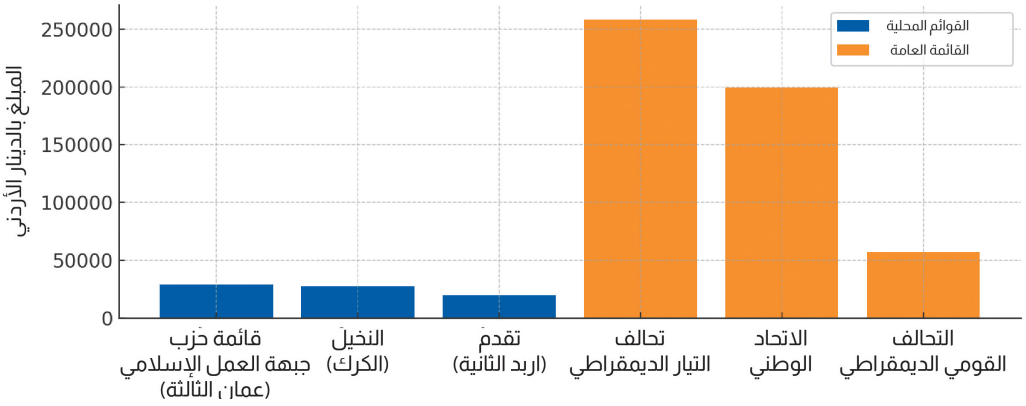

الفصل الثامن:
مقارنة إقليمية لتكاليف الترشح للانتخابات البرلمانية

تمثل تكلفة الترشح للانتخابات البرلمانية أحد أبرز العوامل المؤثرة في طبيعة التنافس السياسي، ومدى قدرة المرشحين والمرشحات المستقلين والفئات الأقل حظاً على الوصول إلى مواقع صنع القرار. في هذا الفصل، نقارن بين التكلفة المالية للترشح في الأردن وعدد من البلدان العربية ذات السياقات السياسية والاقتصادية المتقاربة وهي تونس والمغرب ولبنان، لتقديم فهم أعمق حول ما إذا كانت البيئة الانتخابية الأردنية تتسم بمستوى أعلى أو أقل من العوائق المالية مقارنة بنظيراتها الإقليمية.

في الانتخابات النيابية الأردنية لعام 2016، ورغم تبني نظام القوائم النسبية، كانت تكلفة الحملات أقل نسبياً مما سُجِّل في انتخابات 2024، وذلك نتيجة محدودية استخدام وسائل الإعلام الرقمي آنذاك، وضعف المنافسة داخل القوائم. بالمقارنة، تشير تقارير من تونس إلى أن تطبيق نظام القوائم المختلطة لم يؤدِّ إلى خفض التكلفة كما كان مأمولًا، بل أدى إلى زيادة الإنفاق بسبب التنافس على ترتيب القوائم والدعاية الشخصية داخلها. يبرز ذلك أهمية تصميم نظام انتخابي يراعي الواقع الاقتصادي والاجتماعي المحلي بدلًا من النقل الحرفي للتجارب الخارجية.

1. الأردن

تشير البيانات التي تم تحليلها إلى أن متوسط تكلفة الترشح للانتخابات النيابية في الأردن يتراوح بين 20,000 إلى 150,000 دينار أردني (ما يعادل 28,000 إلى 210,000 دولار أمريكي)، ويشمل ذلك تكاليف الحملات الإعلامية، أجور الفرق الميدانية، واستئجار المقرات، إضافة إلى مصاريف الحشد العشائري والمواصلات. تتباين هذه الكلفة بشكل ملحوظ حسب نوع الدائرة (محلية أو عامة) ومدى اعتماد المرشح على التمويل الذاتي أو التبرعات.

2. تونس

رغم أن تونس تعتمد على نظام تمويل انتخابي جزئي من الدولة، إلا أن العديد من المرشحين والمرشحات أشاروا إلى أن الحملات الفعالة تحتاج إلى إنفاق شخصي يتجاوز الدعم الحكومي. وتشير تقارير المراقبة الدولية إلى أن متوسط تكلفة الحملة الانتخابية لمرشح فردي قد يتراوح بين 50,000 إلى 100,000 دينار تونسي (ما يعادل 16,000 إلى 32,000 دولار أمريكي)، في حين ترتفع هذه الكلفة بشكل كبير في بعض الدوائر الكبرى أو للمرشحين والمرشحات المعروفين. ويعد الإنفاق على وسائل التواصل الاجتماعي من أبرز بنود الإنفاق في تونس مؤخراً.

3. المغرب

في الانتخابات التشريعية المغربية، يُلاحظ أن التكلفة تختلف بين المرشحين والمرشحات الذين يمثلون أحزاباً سياسية قوية والمرشحين والمرشحات المستقلين أو الأقل تمويلًا. وقدّرت بعض التقارير الصحفية والأكاديمية أن متوسط التكلفة يتراوح بين 300,000 إلى 800,000 درهم مغربي (30,000 إلى 80,000 دولار أمريكي)، ويشمل ذلك تكاليف الطباعة، الإعلانات، وتحريك القواعد الانتخابية، إلى جانب الكلفة «الخفية» المتمثلة في الكتل المحلية والوسائط التقليدية.

4. لبنان

يُعد لبنان من أكثر الدول ارتفاعاً في كلفة الترشح للانتخابات البرلمانية. تُظهر تقارير مراقبة الانتخابات أن الكلفة قد تصل في بعض الحالات إلى مليون دولار أمريكي أو أكثر، خاصة في الدوائر ذات التنافس الطائفي الحاد أو في حال الاعتماد على تغطية تلفزيونية واسعة وجرائم انتخابية مثل شراء الأصوات. ويتضمن الإنفاق بنوداً مثل الخدمات الاجتماعية المؤقتة، الهبات للجمعيات، دعم البنى التحتية المحلية، إلى جانب الإعلانات التقليدية والرقمية. ويُعد غياب سقف حقيقي للإنفاق أحد أبرز أسباب تضخم الكلفة في لبنان.

جدول مقارن: متوسط تكلفة الترشح للانتخابات البرلمانية

الدولة	متوسط الكلفة (بالعملة المحلية)	متوسط الكلفة (بالدولار الأمريكي)	ملاحظات
الأردن	70,000 – 150,000 دينار	100,000 – 210,000	الاعتماد على التمويل الذاتي، كثافة عشائرية
تونس	50,000 – 100,000 دينار	16,000 – 32,000	تمويل جزئي من الدولة، حضور رقمي واسع
المغرب	300,000 – 800,000 درهم	30,000 – 80,000	تفاوت حسب الحزب والدائرة
لبنان	1,500,000,000 – 3,000,000,000 ليرة	100,000 – 1,000,000+	تضخم شديد، شراء أصوات، إنفاق غير منظم

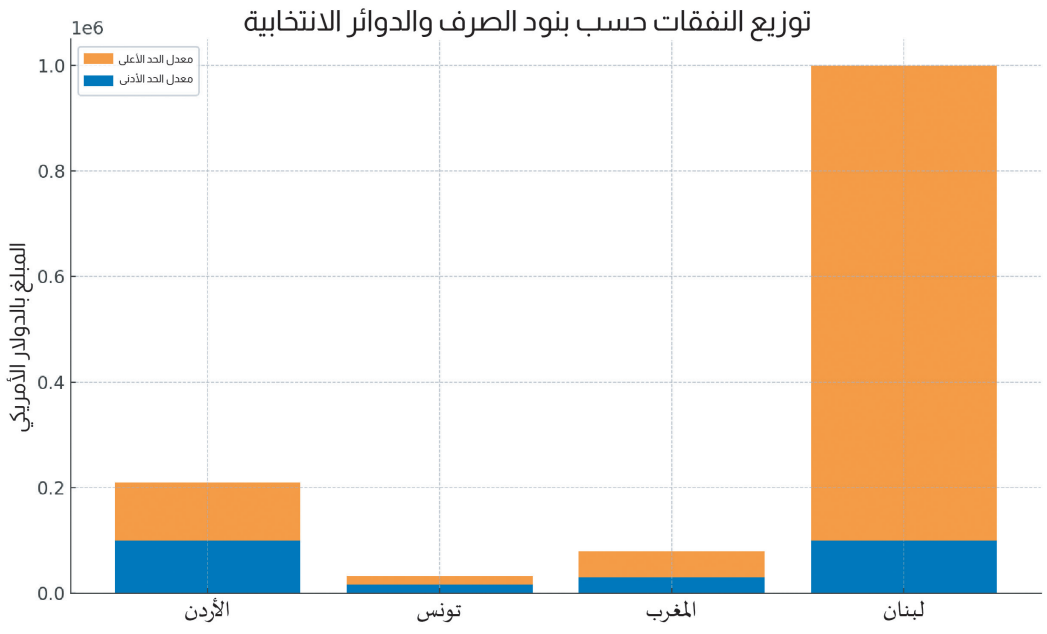

الفصل التاسع:
التوصيات والحلول المقترحة

بعد استعراض العوامل المؤثرة في تكلفة السياسة في الأردن، وتحديد العقبات التي تواجه المرشحين، والمرشحات لا سيما الفئات الأقل حظاً مثل النساء والشباب، وبيان أثر المال السياسي على نزاهة الانتخابات وثقة المواطنين والمواطنات في النظام الانتخابي، يصبح من الضروري تقديم حلول عملية للحد من التكاليف الانتخابية وتعزيز الشفافية والمساءلة. يهدف هذا الفصل إلى اقتراح إصلاحات تشريعية، وآليات لتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية، ودعم الفئات غير الممثلة تمثيلًا كافياً.

1. إصلاحات تشريعية للحد من التكاليف الانتخابية

تُعد الإصلاحات التشريعية للحد من التكاليف الانتخابية خطوة حيوية لتعزيز نزاهة العملية الديمقراطية وضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات. في الأردن.

أ. **وضع سقف للإنفاق الانتخابي:** بالرغم من وجود تشريعات تُحدد سقفاً للإنفاق الانتخابي، إلا أن ضعف آليات الرقابة أدى إلى تجاوزها من قبل بعض القوائم. لذلك، من الضروري اتخاذ الخطوات التالية:

- **تحديد سقف إنفاق يتناسب مع حجم الدوائر الانتخابية:** يجب أن يكون سقف الإنفاق متناسباً مع عدد الناخبين والمساحة الجغرافية في كل دائرة، مما يضمن عدالة التنافس بين المرشحين في المناطق المختلفة.

- **تشديد أكبر للعقوبات على تجاوز سقف الإنفاق:** ينبغي فرض عقوبات أكثر صارمة على القوائم التي تتجاوز السقف المحدد، مثل فرض غرامات مالية كبيرة أو استبعادها من العملية الانتخابية. وفقاً لقانون الانتخاب لمجلس النواب.

- **إلزام القوائم بالإفصاح عن جميع نفقاتها:** يجب على القوائم الانتخابية تقديم تقارير مالية مفصّلة عن نفقاتها، ليتم تدقيقها من قبل جهات رقابية مستقلة، مما يعزز الشفافية والمساءلة، حتى لو لم تنجح القائمة في الحصول على أي مقعد.

ب. **تنظيم الإنفاق الإعلامي والإعلاني:** تلعب وسائل الإعلام دوراً محورياً في الحملات الانتخابية، لذلك ينبغي:

- **فرض ضوابط على الإعلانات السياسية المدفوعة:** يجب تنظيم الإعلانات السياسية لضمان عدم تأثير القدرة المالية للمرشحين والمرشحات على وصولهم إلى الناخبين والناخبات، مما يحقق تكافؤ الفرص.

- **توفير مساحات إعلامية مجانية أو منخفضة التكلفة:** ينبغي على وسائل الإعلام الرسمية تخصيص مساحات مجانية أو بأسعار مخفضة لجميع المرشحين والمرشحات، لضمان وصول رسائلهم إلى الجمهور بشكل عادل.

- **تشديد الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي:** مع تزايد استخدام المنصات الرقمية في الحملات الانتخابية، يجب إلزام الشركات المالكة لهذه المنصات بالإبلاغ عن الإنفاق الإعلاني السياسي، لضمان الشفافية ومنع التجاوزات.

- **ضبط الدعاية المطبوعة:** نظراً لتكلفة الدعاية المطبوعة الباهظة خلال فترة الحملات الانتخابية، فينبغي تحديد وضبط الدعاية الانتخابية المطبوعة في مواقع معينة داخل الدوائر الانتخابية وضمن المقرات والفعاليات الانتخابية فقط، وعدم السماح بنشر الدعاية الانتخابية المطبوعة بشكل عشوائي في الشوارع والطرقات.

ج. **تقييد التمويل الخاص وتقليل تأثير المال السياسي:** للحد من تأثير المال السياسي على القرارات السياسية، ينبغي:

- **تحديد سقف للتبرعات الفردية أو الشركات الخاصة:** يجب وضع حدود قصوى للتبرعات المقدمة من الأفراد والشركات للمرشحين والمرشحات، لمنع أي داعم مالي من التأثير الكبير على المرشحين والمرشحات بعد فوزهم.
- **إلزام المرشحين والمرشحات بالكشف عن مصادر تمويلهم:** يجب على المرشحين والمرشحات الإفصاح عن مصادر تمويل حملاتهم وتحديد هويات المتبرعين، لضمان عدم وجود تضارب مصالح.

الخطوات التنفيذية المقترحة:

- تشكيل لجنة مشتركة من الهيئة المستقلة للانتخاب، ديوان المحاسبة، وديوان التشريع والرأي لتحديث تشريعات الإنفاق الانتخابي وتشديد العقوبات في حال تجاوز السقف المالي.
- إعداد مسودة تعليمات تنفيذية توضح طريقة احتساب سقف الإنفاق بحسب عدد الناخبين والناخبات والمساحة الجغرافية.
- إنشاء نظام إلكتروني موحد لتقديم التقارير المالية وتدقيقها خلال فترة الحملة وبعدها.

2. آليات تعزيز الشفافية في تمويل الحملات

أ. **تفعيل دور الهيئة المستقلة للانتخاب في مراقبة الحملات الانتخابية:** تعزيزاً للشفافية والمساءلة، يُوصى تفعيل دور الهيئة المستقلة للانتخاب في مراقبة الحملات الانتخابية والكشف عن التجاوزات، حيث تتمتع الهيئة بصلاحيات رقابية للكشف عن أي تجاوزات أو تمويل غير قانوني، وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة.

ب. **توعية الناخبين والناخبات حول المال السياسي:** لتقليل تأثير المال السياسي، يُقترح ما يلي:

- **إطلاق حملات توعية وطنية:** تُسلّط الضوء على مخاطر المال السياسي وتأثيره على نزاهة الانتخابات، وتُحفِّز الناخبين على اتخاذ قرارات مستنيرة.
- **إشراك المجتمع المدني والإعلام في المراقبة:** يُساهم ذلك في الإبلاغ عن أي ممارسات غير قانونية في التمويل أو الإنفاق الانتخابي، ويعزز دور الرقابة المجتمعية.

الخطوات التنفيذية المقترحة:

- تطوير منصة رقمية على موقع الهيئة المستقلة تُنشر فيها تقارير الإنفاق والتمويل لكل قائمة ومرشح.
- إطلاق برنامج تثقيفي بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني حول كيفية الإبلاغ عن المخالفات المالية.
- تنظيم ورشات عمل للمجتمع المدني والإعلام حول تقنيات تتبع التمويل السياسي.

3. دعم الفئات الأقل حظاً في العملية الانتخابية

تُعَدّ مشاركة الفئات الأقل حظاً، وخاصة الشباب والنساء، في العملية الانتخابية عنصراً أساسياً لتعزيز الديمقراطية وتحقيق تمثيل عادل لكافة شرائح المجتمع. ولضمان مشاركة فعّالة لهذه الفئات، يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تُزيل العوائق المالية واللوجستية، وتُعزّز حضورهم في الأحزاب السياسية.

أ. تقديم دعم مالي للمرشحين الشباب والنساء

- **إنشاء صندوق تمويل خاص لدعم الشباب والنساء في الانتخابات:** يُوصى بإنشاء صندوق تمويلي يُخصَّص لدعم المرشحين والمرشحات من الشباب والنساء، بهدف تمكينهم من خوض الحملات الانتخابية دون عوائق مالية. يمكن أن يُموَّل هذا الصندوق من قِبَل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، لضمان استدامته وفعاليته، وذلك لدعم الحملات الانتخابية للمرشحين من النساء والشباب. يشمل هذا الدعم تكاليف الإعلانات، اللقاءات الانتخابية، والترويج الإعلامي، مما يُسهّل عليهم الوصول إلى الناخبين وزيادة فرصهم في النجاح.

- **إعفاء المرشحين والمرشحات من الشباب والنساء من بعض رسوم الترشح:** تُشكّل رسوم الترشح عائقاً مالياً أمام العديد من المرشحين والمرشحات من فئة الشباب والنساء، لذلك ينبغي إعفائهم من بعض هذه الرسوم أو تخفيضها، لتشجيعهم على المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المرشحين والمرشحات.

ب. تخفيف الأعباء المالية من خلال التسهيلات اللوجستية

- **تخصيص مساحات انتخابية مجانية لإقامة اللقاءات الانتخابية:** تُعتبر تكاليف استئجار الأماكن لعقد اللقاءات الانتخابية عبئاً مالياً على المرشحين والمرشحات. لذا، يُنصح بتوفير مساحات مجانية أو بتكلفة منخفضة، خاصة للمرشحين الشباب والنساء، لإقامة فعالياتهم والتواصل مع الناخبين والناخبات.

ج. تعزيز حضور المرأة والشباب في الأحزاب السياسية

- **إلزام الأحزاب بتخصيص نسبة من ميزانياتها لدعم المرشحات والمرشحين الشباب:** يُوصى بفرض نسبة محددة من ميزانيات الأحزاب تُخصَّص لدعم المرشحين والمرشحات من النساء والشباب، سواء من خلال التدريب، الترويج، أو الدعم اللوجستي، لضمان تمثيلهم وتعزيز مشاركتهم.

- تقديم حوافز مالية للأحزاب التي ترفع نسبة تمثيل الشباب والنساء في قوائمها: يمكن للحكومة والجهات المانحة تقديم حوافز مالية للأحزاب التي تُدرج نسباً أعلى من النساء والشباب في قوائمها الانتخابية، مما يشجع الأحزاب على تبنّي سياسات شاملة وأكثر تمثيلًا.

- تشجيع التدريب وبناء القدرات: يُعتبر التدريب وبناء القدرات عنصراً أساسياً لتمكين الشباب والنساء من إدارة حملاتهم بفعالية. يمكن تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية تُركّز على مهارات القيادة، التواصل، وإدارة الحملات، مما يُعزّز من كفاءتهم ويُقلّل من تكاليف الحملات.

د. تعديل نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية بحيث يتم ربط حجم الدعم المالي المقدم من الدولة بعدد المقاعد التي حصل عليها الحزب في الانتخابات، وعدد المرشحين والمرشحات الذين تم ترشيحهم، مع تضمين مؤشرات تحفيزية واضحة تعزز تمثيل النساء والشباب. هذا من شأنه أن:

- يُمكّن الأحزاب ذات القاعدة الواسعة من الاستمرار في العمل المؤسسي.

- يشجع الأحزاب الصغيرة على التوسع والمشاركة.

- يحفز الأحزاب على ترشيح النساء والشباب من خلال تقديم دعم مالي إضافي للأحزاب التي تتجاوز نسب تمثيل معينة (مثلًا: 30% نساء و20% شباب في القوائم الانتخابية).

- يُعزز التنافس على أساس برامجي وتمثيلي، لا على أساس القوة المالية.

الخطوات التنفيذية المقترحة:

- إصدار تعليمات تنفيذية من الهيئة المستقلة للانتخاب تتضمن معايير توزيع الدعم المالي وفقاً لهذه المؤشرات.

- مراجعة سنوية للتمويل المخصص للأحزاب وربطه بمستوى التزامها بالمعايير التمثيلية الشاملة، وتقديم تقارير شفافة توضح كيفية صرف الدعم وأثره على تطوير العمل الحزبي وتمثيل الفئات الأقل حظاً.

- إصدار تعليمات بتأسيس صندوق خاص لدعم ترشح النساء والشباب، وتحديد آليات تقديم الطلبات ومعايير الأهلية.

- التنسيق مع البلديات لتوفير قاعات مجانية للمرشحين والمرشحات الشباب والنساء خلال فترة الحملات.

- إلزام الأحزاب، من خلال تعليمات خاصة، بتقديم موازنات تُظهر النسبة المخصصة لدعم النساء والشباب.

- تطوير دليل تدريبي موحد بالشراكة مع منظمات دولية حول «إدارة الحملة بميزانية محدودة» وتعميمه على المرشحين الشباب والنساء.

فريق التأليف

د. معاذ أبو دلو

الدكتور معاذ أبو دلو هو باحث في العلوم السياسية ومتخصص في الحوكمة، والحركات الاجتماعية، ومكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يشغل حالياً منصب باحث مشارك بعد الدكتوراه في جامعة بيليفيلد، حيث يقود مشروعاً حول لوجستيات العمل الإنساني، بتمويل من مؤسسة السلام الألمانية. بين عامي 2022 و 2024، عمل منسقاً إقليمياً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى منظمة الشفافية الدولية، حيث أشرف على مبادرات مكافحة الفساد والتواصل مع المانحين، لا سيما في العراق.

يحمل الدكتور أبو دلو درجة الدكتوراه والماجستير في العلوم السياسية من جامعة هومبولت في برلين، حيث تناولت أطروحته الديناميكيات الخاصة بالحركات الاجتماعية في الأنظمة السلطوية خلال الربيع العربي. كما يحمل ماجستيراً في الدراسات الدولية من الجامعة الأردنية وبكالوريوس في هندسة النظم الحيوية.

يتمتع بخبرة تزيد عن 17 عاماً في مجالات الأكاديميا والدبلوماسية والتنمية الدولية، وقد شغل مناصب في السفارتين الكندية والبريطانية في عمّان، وفي مؤسستي البرلمان ومعهد ماكس بلانك. نُشرت أعماله البحثية والسياساتية في مجلات محكمة ومنصات متخصصة، ويشارك بانتظام في مؤتمرات إقليمية ودولية.

محمد خصاونة

يمتلك محمد الخصاونة خبرة واسعة في مجالات تطوير المجتمع المدني وحقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة في منطقة الشرق الأوسط. وهو من المؤسسين لمنظمات مجتمع مدني في الأردن، وقد كرس العقدين الماضيين لنقل هذه الخبرات من خلال أدوار مختلفة كمراقب للانتخابات وخبير في المجتمع المدني.

بصفته خبيراً أول، يتمتع محمد بقدرات تحليلية قوية يوظفها في تصميم وتنفيذ برامج مؤثرة. تشمل أعماله الأخيرة أبحاثاً ودعماً لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة في ليبيا، والمشاركة في أبحاث حول اللامركزية والعنف ضد المرأة في الانتخابات في الأردن، وإدارة بعثات مراقبة الانتخابات في سبع دول. كما تشمل خبرته مجالات كسب التأييد، واستراتيجيات وسائل التواصل الاجتماعي، والأدوات الرقمية لتعزيز مشاركة المجتمع المدني. أدار محمد برامج في الأردن، وليبيا، والمغرب، وتونس، وقدم مساهمات إضافية في الجزائر، والعراق، ونيبال، واليمن.

غالية حتاملة

غالية حتاملة هي خبيرة قانونية وسياسية تقيم في عمّان، الأردن، وتتمتع بخبرة متنوعة في مجالات الحوكمة والمجتمع المدني والصناعات الإبداعية. قادت مشاريع وطنية وإقليمية بالشراكة مع منظمات دولية، وتعمل حالياً في الهيئة الملكية الأردنية للأفلام.

تحمل غالية درجة الماجستير في الدراسات الأوروبية من جامعة هاينريش هاينه في دوسلدورف، ودرجة البكالوريوس في القانون من جامعة مؤتة. وقد ركزت في دراستها على الحقوق الرقمية وتنظيم حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي.

يركز عملها على تقاطع القانون والسياسة والثقافة، مع تركيز متزايد على صناعة السياسات والأطر القانونية في قطاع الصناعات الإبداعية.